عنوان البحث:

وظيفة الثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل

أ.د/ إبراهيم طلبه حسين
الأستاذ المشارك في قسم الثقافة الإسلامية
كلية الشريعة بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص بحث

وظيفة الثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل

إن الثقافة الإسلامية وما تحتوي عليه من مقررات لها أثر فاعل في واقعنا المعاصر الذي يحمل جملة من التحديات الفكرية والمعرفية، وتموج فيه الكثير من المذاهب والأيدلوجيات والأفكار المنحرفة، والتي أثرت بشكل أو بآخر في البناء الفكري لطلابنا وشبابنا، وحادت بهم عن الطريق السوي، وانحرفت بهم عن المسار الصحيح، ومقررات الثقافة الإسلامية لها أثر رئيس في بناء الفكر السليم، وتصحيح المفاهيم المنحرفة. ويتحقق لك من خلال التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، وتحقيق النظرة الشمولية الكلية لقضايا الإسلام، ضبط مصادر المعرفة والتلقي والاستدلال، وإرساء وتعزيز قيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار، وتصحيح الانحراف الفكري في المفاهيم الشرعية ومتعلقاتها، نقد الأفكار والأيدلوجيات والمذاهب والتيارات المنحرفة .

ويهدف البحث إلى:

- إبراز ما ينبغي أن تكون عليه مقررات الثقافة الإسلامية، والوظيفة المرجوة منها لمواجهة الانحراف.
- التأكيد على أهمية تدريس مقررات الثقافة الإسلامية في جميع مراحل التعليم وخاصة الجامعي منه.
- بيان الوظيفة الفكرية للثقافة الإسلامية من خلال المقررات المختلفة لبناء الفكر الوسطي المعتدل.

وقد استخدمت في البحث المنهج التحليلي في تحليل المشكلات الفكرية والواقع الثقافي، وما يحتاجه من معالجات، والمنهج الاستدلالي في معالجة القضايا والموضوعات الثقافية التي لها ارتباط بوظيفة الثقافة الإسلامية. بالإضافة إلى عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، وتوثيق النقول العلمية، ومحاولة إبراز ذلك في أسلوب مناسب وواضح.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات أبرزها:

– أهمية تعميم تدريس مقرر الثقافة الإسلامية في المرحلة الجامعية، بعدد ساعات تدريسية تتناسب مع الوظائف الفكرية التي يجب أن يقوم بها المقرر.

– ضرورة تنوع وتعدد مقررات الثقافة الإسلامية وألا تكون عبارة عن مقرر واحد يحتوي على جملة من الموضوعات والقضايا الإسلامية.

– يوصي الباحث القائمين على تدريس مقرر الثقافة الإسلامية عدم التعويل على المجهودات الفردية؛ إنما يجب أن تعنى الأقسام العلمية بإشباع المحاور المختلفة للثقافة الإسلامية، وفق خطط مدروسة، وبرامج فاعلة.

Executive summary

The function of the Islamic culture in building a moderate thought

The Islamic culture and the decisions have an impact player in thecontemporary reality, which carries a sentence of intellectual and cognitive challenges, life expectancies and many of the deviant ideology and ideas and doctrines, which have affected in a way or another to the intellectual construction our students and youth, and diverted them to the right path, they deviated from the right path, and the decisions of the Islamic culture and the impact of the construction of proper thought, correcting deviant concepts. You authentication is achieved through the purposes and rules of the shariah and the college, and achieve a comprehensive view of the issues of Islam, adjusting the evidentiary sources of knowledge and instruction, and to establish and promote the values of tolerance and moderation and citizenship and dialog, intellectual Keystone correction in the lincos concepts of legitimacy, criticism of the deviant ideology and doctrines, ideas and trends.

The research aims to:

- to highlight what should be the decisions of Islamic culture, the desired function to the deviation.
- Stressed the importance of teaching the decisions of Islamic culture in all stages of education, particularly the university campus.
- Statement of intellectual function of Islamic culture through the various courses to build a moderate central thought.

Research has been used in the analytical approach in the analysis of the intellectual and cultural problems, and what, in fact, the processors, the indicative approach in addressing the cultural issues and subjects that have the function of Islamic culture. In addition to the attribute of the Qur'anic verses, and the graduation of the HADITHS of the Prophet, and documenting the scientific, and to try to highlight the best answers are those who are supported by the appropriate method and clear

The search has concluded, inter alia, to the conclusions and recommendations, the most prominent of:

- the importance of teaching the decision of Islamic culture in the university, the number of teaching hours commensurate with the intellectual functions, which should be carried out by the Rapporteur.
- The need for diversity and the decisions of the Islamic culture and not be a single decision contains a number of Islamic issues.
- Recommend to the researcher based on the teaching of Islamic culture and the decision not to rely on individual efforts; it must mean the scientific departments of indulging the various axes of Islamic culture, according to studied plans, programs and actors.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد – صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين وبعد:

فإن الثقافة الإسلامية وما تحتوي عليه من مقررات لها أثر فاعل في واقعنا المعاصر الذي يحمل جملة من التحديات الفكرية والمعرفية، وتموج فيه الكثير من المذاهب والأيدلوجيات والأفكار المنحرفة، والتي أثرت بشكل أو بآخر في البناء الفكري لطلابنا وشبابنا، وحادت بهم عن الطريق السوي، وانحرفت بهم عن المسار الصحيح، ولمّا كانت مقررات الثقافة الإسلامية تدرس في بيئة أكاديمية علمية فيظهر لها أثر رئيس في بناء الفكر السليم، وتصحيح المفاهيم المنحرفة.

وهذا البحث ليس توصيفاً لواقع مقررات الثقافة الإسلامية، حيث إنني لم أتتبعها بالجامعات والكليات، ولذا فهو يعنى في المقام الأول إلى إبراز ما ينبغي أن تكون عليه مقررات الثقافة الإسلامية، والوظيفة المرجوة منها لمواجهة الانحراف والتطرف، وتعميق الاعتدال والوسطية في العقول والأفكار والممارسات والتصرفات.

ومن يتأمل واقع الانحرافات الفكرية، وما تعانيه الأمة الإسلامية من انحرافات وشذوذات فكرية تتجاذب الشباب يمنة ويسرة يدرك تماماً أهمية تعميم تدريس مقررات الثقافة الإسلامية في جميع مراحل التعليم وخاصة الجامعي منه بمقررات تناسب كل مرحلة.

وفي مقابل ذلك يجب أن تنوء الثقافة الإسلامية بجملة من الوظائف الفكرية من خلال المقررات المختلفة لبناء الفكر الوسطي المعتدل، البعيد عن الشطط والغلو، المساهم في بناء وتنمية وطنه وبلده، الفاهم لدينه فهما سليماً صحيحاً غير معتل ولا سقيم.

وقد أبرزت في هذا البحث جملة من الوظائف الفكرية والمعرفية التي يجب أن تقوم بها الثقافة الإسلامية، وأن تحتوي عليها مقرراتها؛ لبناء الفكر المعتدل الوسطي البناء، وهي تتمثل من وجهة نظري العلمية فيما يلي:

الوظيفة الأولى: التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

الوظيفة الثانية: تحقيق النظرة الشمولية الكلية لقضايا الإسلام .

الوظيفة الثالثة: ضبط مصادر المعرفة والتلقي والاستدلال .

الوظيفة الرابعة: إرساء وتعزيز قيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار.

الوظيفة الخامسة: تصحيح الانحراف الفكري في المفاهيم الشرعية ومتعلقاتها.

الوظيفة السادسة: نقد الأفكار والأيدلوجيات والمذاهب والتيارات المنحرفة .

وقد حرصت على إبراز هذه الوظائف وتجليتها وبيانها ملتزماً في ذلك بمنهجية البحث العلمي وضوابطه وقواعده من خلال عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية، وتوثيق النقول العلمية، ومحاولة إبراز ذلك في أسلوب مناسب وواضح.

وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في تجلية هذه الوظائف للثقافة الإسلامية، نظراً لتمدد الجماعات الإرهابية، والأفكار المتطرفة، والمذهبيات المنحرفة عن جادة الصواب؛ الأمر الذي يوجب علينا المساهمة الفاعلة في بناء الأفكار المنضبطة بتعاليم الشرع، السائرة على طريق الهدى والخير، الساعية في استكمال النموذج الحضاري الإسلامي، وإزالة ما التصق به تصورات خاطئة وغربلته من المفاهيم الشاذة والمنحرفة.

والله الموفق وعليه التكلان ... وصل الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

د. إبراهيم طلبة حسين

أستاذ الثقافة الإسلامية المشارك

كلية الشريعة بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

تمهيد: في تحرير مفهوم الاعتدال:

من الأمور المهمة في سياق الحديث عن وظيفة الثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل؛ أن نحرر مفهوم الاعتدال خاصة وأن ما ينقدح في الذهن مباشرة عن الاعتدال هو مجانبة الغلو والتشدد، وقلما يرتبط الاعتدال بمجانبة التساهل والتفريط أيضاً.

ومن ثمّ فمن الأهمية بمكان التأكيد على أن الاعتدال التوسط بين الأمرين جانب التشدد والغلو في الدين، وجانب التساهل والانفلات من أحكام الدين.

فالاعتدال هو الاستقامة على الشيء والتوازن في الأمر وهو مأخوذ من اعتدال المتاع على الدابة، وتعادل العدلين المحمولين في جانبيها.

قال ابن فارس – رحمه الله- : "العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنَّهما متقابلان كالمتضادَّين: أحدُهما يدلُّ على استواء، والآخر يدلُّ على اعوجاج. فالأول العَدْل من النَّاس: المرضيّ المستوِي الطّريقة. ومن الباب: العِدْلان: حِمْلا الدَّابّة، سمِّيا بذلك لتساويهما. ويومٌ معتدل، إذا تساوَى حالا حرِّه وبَرْدِه، وكذلك في الشيء المأكول. وأمّا الأصل الآخَر فيقال في الاعوجاج: عَدَل. وانعدَلَ، أي انعَرَج "[1].

ويذهب الفيومي إلى أن الاعتدال والتعادل هو التساوي بين طرفين[2].

ويشير المعجم الوسيط إلى الربط بين الاعتدال والتوسط في الأمور وهو ما يعنينا هنا "فاعتدل أي: توسط بين حالين في كم أو كيف أو تناسب يقال: ماء معتدل بين الحار والبارد،

(١)معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (٤ / ٢٤٦) .

(٢)انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (٦ / ٦٦) .

وجو معتدل بين الحرارة والبرودة، وجسم معتدل بين الطول والقصر، أو بين البدانة والنحافة"[١].

ونخلص من ذلك أن الاعتدال من معانيه التوسط بين أمرين، وعدم الجنوح إلى أحدهما على حساب الآخر كما قال الجرجاني- رحمه الله-: "العدل عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة وهو الاعتدال والاستقامة وهو الميل إلى الحق"[٢].

والتطرف في الدين مذموم من كلا الجانبين، فالإفراط مذموم والتفريط مذموم، فقد حرم الله الغلو والتنطع في الدين، قال الله تعالى: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ)"[٣].

وحرم الله التساهل في الدين واقتراف المحرمات، وكرّه إلى المؤمنين الكفر والفسوق والعصيان، وتوعد الفساق بالنار، فقال سبحانه: (وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) [٤].

فالاعتدال يرادف الوسطية التي ميز الله بها هذه الأمة، قال تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)[٥].

---

(١)المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (٢ / ٥٨٨) .

(٢)التعريفات، (١ / ١٩١) .

(٣)سورة المائدة، الآية: ٧٧.

(٤)سورة السجدة، الآية: ٢٠.

(٥)سورة البقرة، الآية:١٤٣.

قال الطبري – رحمه الله–: "أرى أن "الوسط" في هذا الموضع، هو "الوسط" الذي بمعنى: الجزءُ الذي هو بين الطرفين، مثل "وسَط الدار، وأرى أن الله تبارك وتعالى إنما وصفهم بأنهم وسط؛ لتوسطهم في الدين فلا هم أهل غلو فيه – غلو النصارى الذين غلوا بالترهب، وقيلهم في عيسى ما قالوا فيه – ولا هم أهل تقصير فيه – تقصير اليهود الذين بدلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذبوا على ربهم، وكفروا به – ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها"(١).

وإلى هذا المعنى أشار ابن القيم – رحمه الله– : "وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان:

فإما إلى غلو ومجاوزة. وإما إلى تفريط وتقصير. وهما آفتان لا يخلص منهما في الاعتقاد والقصد والعمل إلا من مشى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وترك أقوال الناس وآراءهم لما جاء به، لا من ترك ما جاء به لأقوالهم وآرائهم. وهذان المرضان الخطران قد استوليا على أكثر بني آدم، ولهذا حذر السلف منهما أشد التحذير، وخوفوا من بلي بأحدهما بالهلاك. وقد يجتمعان في الشخص الواحد، كما هو حال أكثر الخلق يكون مقصراً مفرطاً في بعض دينه غالياً متجاوزاً في بعضه. والمهدي من هداه الله"(٢).

وبعد بيان المراد بالاعتدال والوسطية من المناسب أيضاً أن نبرز المراد بالوظيفة حيث يقول ابن فارس: "وظَّف: الواو والظاء والفاء، كلمة تدل على تقدير شيء. يُقال : وظَّفتُ له، إذا قدَّرتُ له كل حين شيئاً من رزق أو طعام"(٣).

---

(١)جامع البيان، (٣ / ١٤٢) .

(٢)الروح، ص ٣٤٧.

(٣)معجم المقاييس في اللغة ، (٢/ ١٠٩٦).

وفي اللسان: "وظّف الشيء على نفسه ووظَّفه توظيفاً: ألزمها إياه، وقد وظَّفتُ له توظيفاً على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل "[1].

وفي المعجم الوسيط: "الوظيفة..العهدُ والشرط ، والمنصب والخدمة المعيَّنة "[2].

فالمعاني اللغوية للوظيفة تدور حول معنى التقدير، والإلزام، والعهد، والخدمة.

وتعرِّف الوظيفة اصطلاحاً بأنها: "نوع من العمل الذي يمكن للبناء أداؤه بوضوح؛ لتحقيق أهداف معيَّنة، ويتضمن المفهوم الإداري للكلمة: الواجبات والمسؤوليات والسلطات وهي مكونات الوظيفة "[3].

وتأسيساً على ما سبق فإن ما نعنيه بوظيفة الثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل ما تلتزم به الثقافة الإسلامية أو الواجبات والمسؤوليات المنوطة بالثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل، ولا نقصد به طرفاً دون آخر، ولا فريقاً دون فريق، بل المراد بالمعتدل المستقيم على صراط الله، فلا ميل إلى جانب الإفراط والتعمق والتشديد على النفس وعلى الآخرين، ولا إلى جانب التيسير الشديد والتساهل الذي يصل إلى حد التحلل والانسلاخ من الأحكام.

ولابن القيم- رحمه الله- كلام نفيس في ذلك يحسن أن نختم به هذه النقطة إذ قال: "فحقيقة التعظيم للأمر والنهي أن لا يعارضا بترخص جاف، ولا يعرضا لتشديد غال، فإن المقصود هو الصراط المستقيم الموصل إلى الله عز وجل بسالكه، ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين،

---

(١)لسان العرب ، لابن منظور، (١٥/٢٤٠).

(٢)المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، (٢/ ١٠٤٢) .

(٣)معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، لأحمد زكي بدوي ، ص(١٧٠).

فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له، فالغالي فيه مضيع له؛ هذا بتقصيره عن الحد، وهذا بتجاوزه الحد"[1].

ويجدر بنا الآن بعد هذا التمهيد أن ندلف إلى بيان وظيفة الثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل من خلال ما يلي:

المبحث الأول

التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية

من أهم وظائف الثقافة الإسلامية التي ينبغي أن تقوم بها من خلال المقررات الدراسية والمناهج التي تقدمها لطلبة العلم في المعاهد والجامعات التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها العامة الكلية؛ فإن جهل الشباب والمتعلمين بمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية يؤدي بهم إلى الغلو والتشدد، وإلى الانفلات والتساهل وعدم الفهم لصحيح الدين، والجهل بتطبيقات ذلك على أرض الواقع، وعلى العكس فإن المعرفة والدراية والتقعيد والتنظير لها يحفظ الشباب والمتعلمين والدارسين من الجنوح أو الإفراط والتفريط، ويحملهم على المنهج الوسط منهج الاعتدال والاستقامة.

ولا أقصد بالتأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية الدراسة والمعرفة التخصصية العميقة والتفصيلية التي يعنى بها طلاب الفقه وأصوله؛ بل إن مقصودي التعريف بهذه المقاصد والكليات، وتأصيلها من الكتاب والسنة حتى ترسخ في العقول، وتصبح جزءاً من التكوين المعرفي للدارس من خلال مقرر الثقافة الإسلامية.

---

(١)مدارج السالكين، ٢/٤٩٦.

وفي هذا الصدد كلام جميل للإمام الشاطبي يبين فيه كيف تحمل المعرفة بقواعد الشريعة وكلياتها على الوسطية والاعتدال حيث قال – رحمه الله تعالى –:

"فإذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط، فإن رأيت ميلاً إلى جهة طرف من الأطراف، فذلك في مقابلة واقع، أو متوقع في طرف آخر. فطرف التشديد – وعامة ما يكون في التخويف والترهيب والزجر – يؤتى به في مقابلة من غلب عليه الانحلال في الدين.

وطرف التخفيف – وعامة ما يكون في الترجي والترغيب والترخيص – يؤتى به في مقابلة من غلب عليه الحرج في التشديد، فإذا لم يكن هذا ولا ذاك رأيت التوسط لائحاً، ومسلك الاعتدال واضحاً، وهو الأصل الذي يرجع إليه، والمعقل الذي يلجأ إليه"[(١)].

ومن الأمثلة التطبيقية على هذه الوظيفة لمقررات الثقافة الإسلامية: قاعدة اليسر والسماحة فهي من أكبر مقاصد الشريعة، كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم:

فقد قال العز بن عبد السلام – رحمه الله تعالى –: "التيسير ورفع الحرج أصل عظيم في الدين، وركن من أركان شريعة المسلمين شرفنا الله – سبحانه وتعالى – به، فلم يحملنا إصراً ولا كلفنا في مشقة أمراً"[(٢)].

ويقول الشاطبي – رحمه الله تعالى –: "رفع الحرج مقصود للشارع في الكليات، فلا تجد كلية شرعية مكلفاً بها وفيها حرج كلي أو أكثري البتة. . ونحن نجد في بعض الجزئيات

(١)الموافقات، (٢ / ١٦٧ – ١٦٨).

(٢)مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام، ص ١٢٨.

النوادر حرجاً ومشقة، ولم يشرع فيه رخصة، تعريفاً بأن اعتناء الشارع إنما هو منصرف إلى الكليات"[١].

ويقول ابن عاشور – رحمه الله تعالى –: "استقراء الشريعة دل على أن السماحة واليسر من مقاصد الدين"[٢].

وقد أجمعت علماء الأمة على عدم وقوع المشقة غير المعتادة في التكاليف الشرعية ولو كان واقعا لحصل في الشريعة التناقض والاختلاف، وهي منزهة عنه[٣].

ومن هنا فقد وجدنا الفقهاء – رحمهم الله تعالى – كثيري الاعتماد على هذا الأصل في استنباط الأحكام وتعليلها وترجيح بعضها على بعض، حتى قال إبراهيم النخعي – رحمه الله تعالى –: "إِذَا تَخَالَجَكَ أَمْرَانِ، فَظُنَّ أَنَّ أَحَبَّهُمَا إِلَى اللَّهِ أَيْسَرُهُمَا"[٤].

فإذا ترسخت وتأصلت هذه القاعدة في ذهن الدارس والمتعلم من خلال مقرر الثقافة الإسلامية؛ فإنه لن يجنح إلى التشدد والغلو في سلوكه وتصرفاته، ولن يسارع في اتهام المجتمع ونقده عند أي موقف بل سيعلم أن الشريعة تقوم في مجملها على التيسير على العباد ورفع الحرج والمشقة والعنت عنهم.

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أنه ليس المراد بيسر الدين وسماحة الشريعة ترك العمل، أو تتبع مواطن الرخص، بعيداً عن الغاية الحقيقية من خالص الخضوع والطاعة لله وحده، والأخذ بالأسهل من الأمور تبعاً للهوى، مما قد يؤدي بصاحبه إلى الانسلاخ من الأحكام

---

(١)الموافقات، (١ / ٣٥٢) .

(٢)مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ٢٧٠.

(٣)انظر: الموافقات ، (٢ / ١٣٢).

(٤)كتاب الآثار: مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، ص ١٩٦.

والتهاون في مسائل الحلال والحرام في المطاعم والمشارب والمعاملات المالية وغيرها بدعوى يسر الدين وسماحته وعدم الحرج فيه[١].

بل المراد تجنب المشقة غير المعتادة بعدم التشديد في العبادات بنية التورع، وتحاشي التعمق في المسائل بزعم الطلب للأحوط وترك الشبهات.

يقول الشاطبي- رحمه الله تعالى - في وسطية التشريع: "الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الوسط الأعدل، الآخذ من الطرفين بقسط لا ميل فيه، الداخل تحت كسب العبد من غير مشقة ولا انحلال، بل هو تكليف جار على موازنة تقتضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال.. ولذلك مثلا كان المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال؛ فإن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط "[٢].

إن الله تعالى أنزل شريعته لأهداف ومقاصد عظيمة؛ حيث إنها تنظم في إطارها حياة الإنسان وتحقق مصالح العباد، وتدرأ عنهم المفاسد وتجعلهم يسيرون وفق منهج الله العليم الخبير الذي خلقهم ويعلم مصالحهم وما يحقق لهم ذلك. فما من خير إلا وقد دلت إليه شريعة الله تعالى، وما من شر إلا وقد حذرت عنه، ولما كان الله تعالى قد أنزل شريعته لهذه المقاصد والغايات فإن لمعرفة هذه الغايات والمقاصد والحكم أهمية عظيمة في التعرف على أحكام الله

(١)انظر: رفع الحرج في الشريعة الإسلامية: ضوابطه وتطبيقاته: الدكتور / صالح بن عبد الله بن حميد، ص ١٤.
(٢)انظر: الموافقات ، (٥/٢٧٦) .

تعالى، واستنباط الأحكام لما تتجدد من الحوادث والوقائع، ولمعرفة حكم الله تعالى فيها وفق هذه المقاصد ومهتدياً بها.

كما أن عدم العلم بهذه المقاصد والحكم يؤدي إلى الوقوع في أخطاء كثيرة في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وإلى القصور في فهم هذه النصوص، بل قد يؤدي إلى استعمال هذه النصوص في غير موضعها، وأخذ مفاهيم غير مرادة منها.

إن هذه الوظيفة لمقررات الثقافة الإسلامية تبرز بجلاء في نفوس وعقول الدارسين أن الشريعة إنما هي حكمة ورحمة ومصلحة للعباد في دنياهم وآخرتهم، وأن أحكامها كلها على هذا المنوال، ما علمنا من ذلك وما لم نعلم.

قال القرطبي –رحمه الله– "ولا خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدينية والدنيوية"[(١)].

إن التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية له فوائد جمة، ومن ذلك:

– إن العلم بها يشير إلى الكمال في التشريع والأحكام. قال الله تعالى(**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**)[(٢)]. وتندرج الأحكام الشرعية تحت خلق الله المقَدَّر بحكمة.

قال ابن القيم–رحمه الله–: "إنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة، هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا"[(٣)].

---

(١)الجامع لأحكام القرآن، (٦٤/٢) .

(٢)سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٣)شفاء العليل، ص١٩٠.

وقال–رحمه الله–: "إن كل ما خلقه وأمر به: فله فيه حكمة بالغة، وآيات باهرة؛ لأجلها خلقه وأمر به"[1].

– إن العلم بالمقاصد يفيد معرفة مراتب المصالح والمفاسد، ودرجات الأعمال في الشرع والواقع، وهذا مُهِمّ عند الموازنة بين الأحكام.

يقول ابن تيمية–رحمه الله–: "والمؤمن ينبغي له أن يَعْرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة، كما يَعْرف الخيرات الواقعة، ومراتبها في الكتاب والسنة، فيُفَرِّق (بين) أحكام الأمور الواقعة الكائنة، والتي يُراد إيقاعها في الكتاب والسنة، ليقدِّم ما هو أكثر خيراً وأقل شراً على ما هو دونه، ويَدْفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويَجْتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإنّ من لم يَعْرف الواقع في الخلق، والواجب في الدين: لم يَعْرف أحكام الله في عباده، وإذا لم يَعْرف ذلك كان قوله وعمله بجهل، ومن عبد الله بغير علم كان ما يُفْسِد أكثر مما يُصْلِح"[2].

– إن العلم بالمقاصد نافع في تَعْدية الأحكام، من الأصول إلى الفروع، ومن الكليات إلى الجزئيات، ومن القواعد إلى التفريعات، يقول الغزَّالي–رحمه الله–: "الحكم الثابت من جهة الشرع نوعان: أحدهما: نَصْب الأسباب عللاً للأحكام، كجعل الزنا مُوجباً للحد، وجعل الجماع .في نهار رمضان .موجباً للكفارة، وجعل السرقة موجبة للقطع، إلى غير ذلك من الأسباب التي عُقِل من الشرع نصبها عللاً للأحكام . والنوع الثاني: إثبات الأحكام ابتداء

(١)مفتاح دار السعادة، (١٦/٣) .

(٢)جامع الرسائل، (٢ /٣٠٥).

من غير ربط بالسبب . وكل واحد من النوعين قابل للتعليل والتَّعْدية، مهما ظهرتْ العلة المتعدِّية "[1].

- إن العلم بالمقاصد يزيد النفس طُمَأنينة بالشريعة وأحكامِها، والنفسُ مَجْبولة على التسليم للحُكم الذي عرفتْ عِلَّته "[2].

ومن الأمثلة والشواهد أيضاً على العلاقة بين التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، وبين بناء الفكر المعتدل كوظيفة للثقافة الإسلامية ما جاء في أصول الشريعة من الضروريات أو الكليات الخمس؛ فإن العلم بها وأهمية مراعاتها يحمل على التوسط، ويبين حرمة النفس والمال والعقل والنسل والعرض، وضرورة حفظهم وصونهم فلن يقع الدراس أو المتعلم في إفراط أو تفريط تجاه هذه الكليات والضروريات؛ لما انغرس في فهمه من خلال مقرر الثقافة الإسلامية وجوب المحافظة على هذه الكليات .

يقول الغَزَّالي–رحمه الله-: "وتحريم تَفْوِيْت هذه الأصول الخمسة يَسْتحيل أن لا تَشْتمل عليه مِلَّة ولا شريعة أُرِيْد بها إصلاح الخَلْق . وقد عُلِم بالضرورة كونها مقصودة للشرع لا بدليل واحد وأصل معين، بل بأدلة خارجة عن الحصر "[3].

وقال الشاطبي–رحمه الله-: "قد اتَّفَقَتْ الأمة بل سائر الملل: على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس: وهي: الدين، والنفس والنسل، والمال، والعقل،

(١)المستصفى في علم الأصول، (١/١٧٦) .

(٢)ينظر: شفاء العليل، ص ٤٣٧.

(٣)المستصفى في علم الأصول، (١/٤١٧) .

وعِلْمُها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملائمتها للشريعة بمجموعة أدلة لا تنحصر في باب واحد"[1].

يقول الشاطبي–رحمه الله–: "مقصد الشارع من المكلّف الحَمْل على التوسُّط من غير إفراط ولا تفريط ... والوسط هو معظم الشريعة وأم الكتاب، ومن تأمل موارد الأحكام بالاستقراء التام عرف ذلك"[2].

وما من شك أن التأصيل والتنظير لهذه المقاصد والكليات يتحقق به بناء الفكر المعتدل، وبناء الإنسان والمجتمع بناء فكرياً صحيحاً سليماً حيث يراعي المرء مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، ويحرص على عدم الحياد عنه والتزامه ومعرفة شروطه وضوابطه ومقتضياته ولوازمه.

المبحث الثاني

تحقيق النظرة الشمولية الكلية لقضايا الإسلام

إن من أخطر الآفات على المتعلمين والدارسين والطلاب بالجامعات والمعاهد في بنائهم الفكري هو النظرة الجزئية للقضايا والموضوعات الإسلامية، وعدم ربط القضية أو الموضوع بكليات الإسلام، أو عدم استجماع النصوص كاملة في الموضوع الواحد.

وهو خلل منهجي خطير يؤدي إلى كثير من الآفات في الفهم والعلم، وإلى كثير من الغلو والتنطع، وإلى مزيد من الانحراف والتساهل في ظل النظرة التجزيئية للموضوعات

(١)الموافقات، (١/ ٣١) .

(٢)المرجع السابق، (٥/ ٢٧٨) .

الإسلامية المختلفة، وعدم دراستها في إطار كلي شامل يجمع أشتاتها، ويستوعب مداخلها ومخارجها، ويحقق المناط فيها، ومن ثمّ فإن من أهم وظائف مقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل لطلابنا هو تحقيق هذه النظرة الشمولية الكلية في معالجة القضايا الإسلامية المختلفة.

خاصة إذا عرفنا أن من أبرز وأهمّ خصائص علم الثقافة الإسلامية الشمولية، "فالشمول هو القاعدة الأساس لمنهج علم الثقافة الإسلامية، وهي الحاكمة للقواعد الأخرى في حدود النظر والتناول، والمراد بالشمول: التناول الكلي للموضوع باعتباره وحدة مترابطة، يُنظر إليها باعتبار كليّتها أو تركيبها؛ لتقديم صورة شاملة عن الموضوع المراد دراسته"[(١)].

وفي تقديري أن النظرة الشمولية الكلية التي أتحدث عنها كوظيفة لمقررات الثقافة الإسلامية يتحقق من خلالها بناء الفكر المعتدل أعني بها أمرين:

١/ الشمولية في نظام الإسلام ككل متكامل مترابط، وعرض موضوعاته وقضاياه في إطار شمولية وكلية الإسلام، وأنه دين شامل لكل مناحي الحياة وجوانبها المختلفة.

وقد ذكر الأستاذ محمد المبارك الحاجة إلى التأليف عن الإسلام بمنهج شمولي فيقول: "إن الحاجة إلى كتابٍ يعرّف بالإسلام تعريفاً شاملاً صحيحاً حاجة عامة ملحّة لا تسدها الكتب الكثيرة التي تُعرف بجوانب من الإسلام، ولو كانت جيدة في موضوعها"[(٢)].

(١)انظر: مدخل إلى علم الثقافة الإسلامية، د. عبد الرحمن الزنيدي، ص ٩٤.

(٢)نظام الإسلام (العقيدة والعبادة) ص: ٢٢.

ويقول أيضاً: "إننا نلح على ضرورة تقديم هذه الصورة الشاملة في إطارها، الموضحة لجوانب الإسلام كلها، من عقيدته التي يرتكز عليها، وتتضمن النظرة العامة إلى الوجود التي يدعو إليها، والعبادة التي هي رياضة العقيدة والمحرك المستمر لاستشعارها، ومن قواعد السلوك في الحياة أو نظامه الأخلاقي، ومن قواعد تنظيم المجتمع، أو التشريع المنظم للأسرة وللحياة الاقتصادية، وللحياة السياسية أو الدولة. إن هذه الصورة الشاملة هي التي تعرّف بالإسلام تعريفاً صحيحاً، وتميزه من غيره من المذاهب والنظم"[1].

فمما يميز علم الثقافة الإسلامية أنه "علم يبحث في كليات الإسلام في نظم الحياة كلها، وهذا يخرج العلوم الأخرى كعلم العقيدة وعلم الفقه..؛ لأنها علوم تبحث في فروع الإسلام وجزئياته وليس في كليات الإسلام"[2].

إن علم الثقافة الإسلامية يتسم بالشمول، ويقصد به: التناول الكلي للموضوع باعتباره وحدة مترابطة، سواء كان الموضوع قيمة أو نظاماً أو فكراً، فالإسلام يُتناول بوصفه منهج للحياة مترابط من جميع الجوانب العقدية والعبادية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية...الخ"[3].

وإن هذا التناول الشمولي الكلي يحقق الاعتدال في الفكر والنظر، ويبعد بالدراس عن الغلو والانحراف، وما وقعت الكثير من الانحرافات والممارسات الخاطئة إلا نتيجة الجهل بكليات الإسلام، وعدم تناول القضايا المطروحة في إطار التصور العام للإسلام ومقاصده وغاياته الكبرى، وكلياته وأهدافه العليا.

---

(١)المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢)انظر: الثقافة الإسلامية: تخصصا ومادة وقسماً علمياً، ص ٢١.

(٣)انظر: المرجع السابق. ص ٢٢.

إن المنهج السليم في التعامل مع أي قضية يقتضي أن ينظر إليها ويتعامل معها ضمن الدائرة التي تقع فيها أو تنتمي إليها، واعتبارها عنصراً في مجموعة أشمل، بينها وبين العناصر الأخرى من سمات الشبه والتمايز ما يُمَكن الباحث من رؤية الأجزاء ضمن الكل، والكشف عن خصائص القضية من زوايا نظر مختلفة، ويبني التعامل معها مع تقدير صحيح للآثار المترتبة على هذا التعامل.

"وخاصية الشمول في منهج التعامل الإسلامي مع أي قضية تجمع عالم الشهادة مع عالم الغيب وجوانب النفع والضرر، وواقع الحال واعتبار المآل، والواقع المحلي وما يحيط به من أبعاد، والآثار العاجلة والآجلة.. ويتحقق الخلل المنهجي في هذا السياق عندما يقصر الأمر على جانب من القضية وعلى قليل من معطياتها وعلى الظاهر من أمرها. ويتمثل هذا الخلل أحياناً في البحث عن الحقيقة في حيز ضيق ومحدود من مجالات المعرفة بالاقتصار على التراث دون المستجدات، بل إنّ المنهجية الجزئية في النظر إلى التراث اقتصرت على الجانب الفقهي منه دون أن تستوعب مصادر التأسيس في الكتاب والسنة، أو على الجانب النصّيّ منه وما يتفرع عنه دون أن تستوعب مجالات التطبيق والهداية التي يتقصدها النصّ في مسائل الكون والمادة والعمران، وقد تقتصر على مذهب من مذاهب الرأي والفقه دون المذاهب الأخرى التي تعمّق الفهم وتغنيه وتعبّر بصورة أوسع عن فهم الدين ومقاصده[1].

ويتمثل هذا الخلل أحياناً في النظرة الجزئية للزمن واقتصار التقدير فيه على حيز محدود من الزمن. ومقاصد الدين لا تتحقق في أي حكم من الأحكام إلا إذا أَخَذ الحكم بعين الاعتبار الماضي للاعتبار به، والحاضر لعلاج قضاياه، والمستقبل بما يتوقع فيه من آثار الحكم

(١)معارف الوحي: المنهجية والأداء، د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان، ص ٢٥.

ومضاعفاته. ولعلّ أكثر ما يلفت الانتباه في هذا المجال هو ضعف الحسّ بالمستقبل وتقدير متطلباته في التخطيط؛ وليس الاجتهاد -في حقيقة الأمر- إلا وصْلاً للزمن ببعضه؛ إذ هو استهداء بالوحي المطلق عن الزمن لاستنباط حلول لمستجدات الحاضر بالاستنارة باجتهادات السابقين في الماضي (لحاضرهم) وبحساب آثار حلول الحاضر على المستقبل ومستجداته.

ومن ذلك الخلل أيضاً تجزئةُ النظر والبحث في القضايا والمشاكل لتقدير الأحكام فيها، وذلك خلل منهجي في التناول الفكري لتحليل القضايا والمشكلات لتقدير أحكامها وحجم أولوياتها في ضوء معطيات الواقع وإمكاناته. فإعلاء منزلة بعض الجزئيات من الأخلاق والتصرفات والشعائر وشدة التمسك بها على أنها مادة للدعوة ومقياساً للعمل في معزل عن كليات الدين ومقتضيات الدعوة والواقع يلحق الضرر بالكليات وبالدعوة ذاتها.

وحين يشتد تمسك بعض الأفراد أو الفصائل بما تقدر أنه أكثر أهمية ينتهي الأمر إلى الشقاق والاختلاف، مع أن الأمر لا يعدو أن يكون اختلافاً في تقدير بعض المسائل الفرعية أو الاجتهاد في بعض وسائل العمل، تضيع معه مصالح أكثر أهمية من وحدة المسلمين وتضافر جهودهم لإعلاء شأن الدين ونهوض الأمة.

فهذه الاختلالات الناتجة عن فقدان الرؤية الكلية الشمولية تفضي إلى فقدان الرؤية الصحيحة التي تقدر الأشياء بحسب أحجامها الحقيقية وترتبها بحسب أهميتها؛ فما هو جزئي صغير يقدر على أنه كلّيّ كبير، وعندما لا يكون التقدير على أساس من المقارنة التي هي من خصائص الشمول، ينتهي الأمر إلى ضعف شديد في فقه الموازنة بين الأشياء والأوضاع ليدرك الأهمّ والمهمّ والضّارّ والأكثر ضرراً والنافع والأكثر نفعاً.. كما ينتهي الأمر إلى ضعف

شديد في فقه الأولويات الذي به ترتب الأمور بحسب أولوياتها في الأهمية وفي تحقيق مصالح الأمة[1].

ولنا أن ندرك حجم الخطورة التي تلحق بعقول أبنائنا الطلاب عندما لا يتنبهون لهذه الاختلالات الناتجة عن النظرة الجزئية، وافتقاد الرؤية الكلية الشمولية. وإن مقررات الثقافة الإسلامية معنية بمعالجة هذه الاختلالات، ومداواة هذه الأمراض الفكرية، وتصحيح مسار الفكر والنظر للأمور في ضوء كليات الإسلام وشموليته.

٢/ الشمولية في دائرة النظر إلى القضية الواحدة وعدم النظرة التجزيئية، واستحضار بعض الأدلة وترك الأخرى في الموضوع الواحد، أو بتر القضية أو الموضوع عن سياقه العام، والنظر إليه نظرة جزئية سطحية، وهذا خلل فجّ في الفهم والمعرفة حيث تؤدي بالإنسان إلى تدين مشوه منقوص، بعيد عن معطيات الإسلام وتوجيهاته في طريقة العلم والفهم.

إن بناء الفكر المعتدل لا يتحقق إلا باستجماع ما يتعلق بالموضوع أو القضية محل الدراسة جمعاً كلياً ليكون ذلك بمثابة الخارطة التي يفهم على أساسها المتعلم او الطالب الطريق الصحيح في بنائه العلمي والمعرفي.

وإن من الأمثلة على الممارسات الخاطئة في الفهم نتيجة عدم الإدراك والوعي بالنظرة الشمولية أنه بإمكان البعض أن يستشهد على ما يعتقد بكثير من الآيات التي تدعو إلى الجهاد والقتال للكفار مثلاً، ويغفل ويجهل الآيات الأخرى التي تضبط علاقة المسلم بالكافر، وتبين مواطن القتال، ومواطن السلم.

---

(١)انظر: المرجع السابق، ص ٢٦.

وإن كثيراً من البدع والضلالات في القديم والحديث إنما ظهرت بسبب إهمال هذه القاعدة الجليلة؛ فبعض الضلال يأخذ نصاً ويترك نصوصاً أخرى قد تكون مخصصة أو مقيدة أو مبينة.. أو نحو ذلك. فيسوقون النصوص الشرعية التي تؤيد فكرتهم ، ويتغاضون عن غيرها من النصوص .

قال الشاطبي –رحمه الله-: "كثيرا ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة، وبأدلة صحيحة اقتصاراً على دليل ما ، واطِّراحا للنظر في غيره من الأدلة"[(١)].

وقال–رحمه الله-: "ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد: وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامّها المرتب على خاصّها ، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر.بِبَيِّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت به حين استنبطت ... "[(٢)].

ثم يذكر القاعدة الإجمالية فيقول: "فشأن الراسخين: تصور الشريعة صورة واحدة ، يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة مثمرة[(٣)].

إنني أعود فأؤكد على ضرورة أن تحتوي مقررات الثقافة الإسلامية على ما يحقق ويعزز النظرة الشمولية الكلية لقضايا الإسلام في عقول وأذهان الدراسين؛ لتكون منهج حياة لهم في سلوكهم وتصرفاتهم وأعمالهم وممارساتهم، وحتى لا ينزلقوا في أخطاء تؤدي بهم الغلو

---

(١)الاعتصام، (١/٢٢٢) .

(٢)الموافقات، (١/٢٤٥، ٢٤٦) .

(٣)المرجع السابق .

والشطط وسوء الفهم، وإلى تساهل وانحراف وخروج عن تعاليم الإسلام إن أردنا حقاً بناء الفكر المعتدل المؤسس على معطيات الكتاب والسنة.

المبحث الثالث

ضبط مصادر المعرفة والتلقي والاستدلال

من الأمور المهمة لبناء الفكر المعتدل لدى الطلاب والدارسين في الجامعات والمعاهد ضبط مصادر المعرفة والتلقي والاستدلال لديهم؛ فإن كثيراً من الخلل الواقع في الساحة الفكرية مرده إلى التشويش الحاصل في الفهم فيما يتعلق بمصادر التلقي والاستدلال.

ومن هنا فإن من الوظائف المهمة لمقررات الثقافة الإسلامية ضبط هذا الجانب، وتعليم الدارسين مصادر التلقي والاستدلال الصحيحة لصونهم من الانحراف الفكري، والشطط المنهجي؛ "فإن من أبرز أسباب التفرق، وظهور البدع والأهواء: اضطراب الناس في مسألة التلقي والاستدلال..فكم جرَّ هذا التخبط من انحرافات ومفاسد..؟! وكم من مبتدع زائغ، وزنديق جائر، استطاع إفساد أديان الناس وعقائدهم، بسبب جهلهم بأصول الاستدلال ومصادر التلقي..! وكم من البدع والشركيات التي توارثها الناس- جيلاً بعد جيل- بسبب إعراضهم عن الكتاب والسنة تلقياً وفهماً وتطبيقاً..! ولذا فالاعتناء بهذا الباب، أصبح من أوجب الواجبات التي ينبغي أن يتصدر لها العلماء والمصلحون والدعاة"[(١)].

ولقد دخل على قلوب كثير من المسلمين، وعلى أعمالهم ومفاهيمهم وأفكارهم ومعارفهم من أفكار وافدة، شككتهم في أصول دينهم، وفي مناهج السلف، وفي سبيل

(١)منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة، أحمد بن عبد الرحمن الصويان، ص ٥.

المؤمنين، ثم ما طرأ على كثير من المسلمين من الخلل في أصول تلقي الدين، وتلقي العلم الشرعي.

فقد كان المسلمون يستمدون الدين من مصادره الأصلية المعتبرة، ولقد كانت الأمة ترجع إلى الراسخين في العلم، وإلى أهل الذكر كما أمر الله عز وجل، لكن في الآونة الأخيرة، ولكثرة مصادر التلقي غير النقية، ولهيمنة البدع على قلوب بعض الناس وأعمالهم، ولكثرة الأهواء والافتراق، ولشيوع المذاهب الهدامة بين كثير من المسلمين؛ اختلّ هذا الأصل، فصار الناس لا يدرون ولا يفهمون، وربما يجهلون عمن يأخذون الدين. كما أن كثيراً من أبناء المسلمين صار عندهم استقلالية في التلقي، وبعضهم أخذه التعالم والتعالي، فبمجرد ما يحصِّل الواحد منهم القليل من العلم؛ يظن أنه بذلك استغنى عن العلماء، فيستقل برأيه، وينأى بعيداً عن المصادر الصحيحة التي تحمي فكره وعقله من الانحراف والشطط .

إن المصدر الذي تؤخذ منه مسائل أصول الدين هو الوحي، فكل ما يلزم الناس اعتقاده أو العمل به، قد بينه الله تعالى بالوحي الصادق عن طريق كتابه العزيز، أو بالواسطة من كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم، أو ما يرجع إليهما من إجماع صحيح، أو عقل صريح دل عليه النقل وأرشد إليه(وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ)[1].

وبهذا الأصل المبارك اعتصم أهل السنة والجماعة، فصدروا عن الوحي وردوا عند التنازع في مسألة ما إلى نصوص الوحي، امتثالاً لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ

(١)سورة النحل، الآية: ٨٩.

تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)[1]. ومعنى الرد إلى الله سبحانه: الرد إلى كتابه، ومعنى الرد إلى رسوله صلى الله عليه وسلم: الرد إلى سنته بعد وفاته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين .

وفي إعمال هذه القاعدة نظر إلى الوحي بعين الكمال، واستغناء به عن غيره، واعتماد عليه، وتجنب اللوازم الباطلة لمذهب من يعول على العقل أو الذوق دون الشرع، وتحقيق للإيمان بالله واتباع رسوله صلى الله عليه وسلم، ونجاة من مسالك أهل الأهواء الذين يتقدمون بين يدي الله ورسوله بعلومهم وعقولهم وأذواقهم، وحسم لمادة التقليد الباطلة، مع تحقيق الاجتماع والألفة ونبذ الاختلاف والفرقة.

أما انحراف الفكر في التلقي والاستدلال فيؤدي إلى تأويل نصوص الدين بما يوافق الهوى، والذوق، وهذا باب فساد عظيم يؤدي إلى تولد وتكاثر الأفكار العفنة، والتصورات المنحرفة، والاعتقادات الباطلة، وما نبتت وفرّخت وترعرعت أفكار التكفيريين والغلاة والمتشددين، وكذا أفكار المتساهلين والمتهاونين بالأحكام الشرعية إلا نتيجة الخلل في مصادر التلقي والاستدلال.

وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عندما قال مبيناً خطورة التأويل: "فأصل خراب الدين والدنيا، إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل، وليس هذا مختصاً

(١)سورة النساء، الآية: ٥٩.

بدين الإسلام فقط؛ بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد" [1].

إن عدم ضبط مصادر التلقي والاستدلال يؤدي أن كل اتجاه أو فكر يحاول أن يفهم نصوص الشريعة وفق هواه، ووفق مذهبه ومعتقده الذي يؤمن به لا وفق الشريعة وتوجيهها.

قال ابن القيم- رحمه الله-: "وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالمعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلاَّ تأولوه، ولهذا:

لما أصلت الرافضة عداوة الصحابة؛ ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه.

ولما أصلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلِّم أحدًا، ولا يُرى بالأبصار، ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه، ولا له صفة تقوم به؛ أوَّلوا كل ما خالف ما أصلوه.

ولما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم، أولوا كل ما خالف أصولهم، ولما أصلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد، وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدًا، أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة، وأنها لا تزيد ولا تنقص، أولوا ما خالف أصولهم.

---

(١)جامع المسائل، (٤/٣٨٠) .

ولما أصلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته، وسموا ذلك حلول الحوادث، أولوا كل ما خالف هذا الأصل "[1].

إن في لزوم الإيمان بالنصوص ودفع التأويل المتعسف بغير دليل موافقة لنصوص الكتاب والسنة لفظا ومعنى، مع بعد عن التكلف في الدين، والقول على الله بغير علم، والافتراء على رسوله الأمين، فضلاً عن ما في ذلك من مصلحة سد باب الخروج على العقيدة ببدعة محدثة، وسد باب الخروج على الشريعة، والاجتراء على الحرمات، والتهاون بالطاعات والوقوع في المنكرات، بصرف ألفاظ الوعد والوعيد عن حقيقتها وظاهرها، ودعوى أن كل ذلك غير مراد. ومن ثمرات الالتزام بهذه القاعدة، إثبات عصمة الشرع الحكيم إذ ليس فيه ما يخالف العقل الصحيح، وسد باب التأويل والتفويض، واستقامة الحياة على الوجه الأتم الأكمل عند نفي التعارض بين وحي الله تعالى وخلقه، فتنعم البشرية بهدي الله وشرعه وتنتفع بما أنعم على خلقه

يقول شيخ الإسلام ابن تيميَّة – رحمه الله – في بيان أهمية وثمرات الالتزام بالمنهج الإسلامي في التلقي والاستدلال: "أحقُّ الناس بأن تكون هي الفرقةَ الناجية، الذين ليس لهم مَتْبوع يتعصَّبون له إلاَّ رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمُهم تمييزًا بين صحيحِها وسقيمها، وأئمَّتُهم فقهاء فيها "وأهل" معرفةٍ بمعانيها، واتِّباعًا لها، تصديقًا وعملاً، وحبًّا، وموالاةً لمن والاها، ومعاداةً لمن عاداها، الذين يَرْوُون المقالات المُجْملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من

(١)الصواعق المرسلة: (١/٢٣٠، ٢٣١).

أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتةً فيما جاء به الرَّسول؛ بل يجعلون ما بُعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه" [(١)].

هذا وإن من منة الله على أهل الإسلام، أن وحد لهم مصدرهم في التلقي، فلا تذبذب ولا اضطراب في تلقي التصورات والأفكار والعقائد من هنا وهناك بل مصدر تلقي العقائد كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن من تطلب الهداية بعيداً عن هذين الأصلين فهو الواقع في شَرَك الضلال والعياذ بالله، يقول ابن أبي العز الحنفي – رحمه الله-: "فكل من طلب أن يحكم في شيءٍ من أمر الدين غير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وبين ما يخالفه فله نصيب من ذلك، بل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كاف كامل، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه" [(٢)].

إن الناظر المتأمل فيما آل إليه أمر كثير من الجماعات والفرق والمذاهب والتيارات يلمس بوضوح أن الانحراف في ضبط مصادر التلقي والاستدلال يقف على رأس الأمر في سطحية الفهم، والقول على الله بغير علم، فالجماعات التكفيرية والجهادية ما وقعت فيما وقعت فيه إلا لخلل مصادر التلقي والاستدلال لديها، ومخالفتهم لمنهج أهل السنة والجماعة فكفروا المجتمع، واستباحوا الدماء والأنفس، وخربوا البلاد والديار، ظناً منهم أنهم يدافعون عن منهج الإسلام ونظامه، وعن الشريعة وأحكامها، ولا يدرون أنهم الأخسرون أعمالاً ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

---

(١) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٤٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ص ٦٩.

وعلى الجانب الآخر نجد تأويلات باطلة لنصوص الدين، وأفهاماً سقيمة لشريعة رب العالمين تحاول تمييع الدين، وتغيير الشريعة حسب الهوى، ووفق مستجدات العصر، حتى وإن أدّى ذلك إلى إنكار الثوابت، وتعطيل الأحكام، ورد النصوص الشرعية، وتضييع معالم الشريعة تحت غطاء التطوير والتنوير، وما هو إلا تبوير وتزوير لحقائق الدين ونصوصه.

قال ابن تيمية – رحمه الله: "ومن المعلوم أنك لا تجد أحداً ممّن يَرُدّ نصوص الكتاب والسنة بقوله، إلا وهو يبغض ما خالف قوله، ويود أن تلك الآية لم تكن نزلت، وأن ذلك الحديث لم يرد ، ولو أمكنه كشط ذلك من المصحف لفعله" [(١)].

وما وقعت هذه الأمور وابتليت بها الأمة إلا للخلل أيضاً في مناهج ومصادر التلقي والاستدلال. وعلى هذا فإن من الأمور المهمة التي يجب أن تتحقق في مناهج مقررات الثقافة الإسلامية بالجامعات ودور التعليم تصحيح وضبط مصادر التلقي لتحصين الطلاب والدارسين من الانحرافات العقلية، والارتكاسات الفكرية والمنهجية.

المبحث الرابع

إرساء وتعزيز قيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار

يجب أن تعتني مقررات الثقافة الإسلامية بتعزيز القيم وغرسها، وتحويلها من الجانب النظري إلى الجانب العملي السلوكي الممارسي، وإذا كانت القيم والأخلاق من أهم المساقات التدريسية التي تعنى بها الثقافة الإسلامية؛ فإن هذا يؤكد على ضرورة وأهمية هذه الوظيفة،

(١) درء التعارض، (٥/ ٢١٧، ٢١٨) .

وكيف أن سبيل بناء الفكر المعتدل لدى الطلاب والدراسين إنما يبدأ في المقام الأول بتعزيز القيم بصفة عامة، وقيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار بشكل خاص.

ومما لا شك فيه أن تعزيز القيم داخل طلاب الجامعة ينعكس عملياً على سلوكهم وممارساتهم خارج الجامعة، وفي إطار التعامل مع الآخرين في المجتمع "إن القيم الخلقية تعتبر أهم دعامة لبناء الفرد والمجتمع، فكما أن الفرد لا تتم إنسانيته إلا بالأخلاق فكذلك المجتمع في أي مستوى من مستوياته لا تصلح حاله ولا يستقيم أمره، ولا يرتقي في مفاهيمه وسلوكه إلا بالأخلاق، والقيم هي أساس بناء المجتمع وعنوان رقيه وهي الدعامة الأولى لحفظ الأمم والدول والمجتمعات، وبفضلها ينهض العمل الصالح النافع من أجل خير الأمة والمجتمع، وباستقراء التاريخ نلحظ أنه ما من أمة حادت عن مبادئ الأخلاق الفاضلة وانحرفت نحو الترف والإسراف والفساد والانحلال الخلقي أو إلى القهر والتجبر والظلم إلا دمرها الله سبحانه وتعالى بسبب ترفها وظلمها؛ لذا خطر الانحطاط على مستوى القيم والأخلاق هو أخطر بكثير من الانحطاط المادي" [(١)].

وأهم ما ينمي الذات الإنسانية هو ترقيتها في باب القيم والأخلاق؛ فالإنسان إذا تمسك بمكارم الأخلاق تسمو نفسه وتزكو روحه وترتقي أحاسيسه ومشاعره ويتخلص تدريجياً من عبودية الذات والأنانية والسلبية ليجد ذاته مع الآخرين ولا يكتمل وجوده إلا بوجودهم ولا تتحقق سعادته إلا من خلال سعادتهم، ويبادله الآخرون نفس المشاعر فيجد لحياته معنى ولذاته قيمة ومكانة .

(١) فلسفة التربية الإسلامية، د. عمر التومي الشيباني، ص ٢٢٦ .

والتقبل الاجتماعي للفرد ليس منحة يمنحها الفرد لذاته، بل هي محصلة لجهد تهذيبي وسلوكي وأخلاقي يرتقي فيه الإنسان نحو المعاني الإيجابية، فيأتيه القبول أو التقبل الاجتماعي تلقائياً نتيجة لهذا الجهد، وعلى هذا فيصبح الطالب أو الدارس فاعلاً إيجابياً في مجتمعه متقبلاً الحياة في بيئته فلا يطغى على مجتمعه بظلم أو عدوان أو تخريب أو تدمير، ويحافظ على مقدرات وطنه ومكتسباته.

وبالمقابل فغياب المعيار الخلقي في الذات الإنسانية يميل بها إلى الانعزال نحو الذات والتقوقع حول الشهوات والنزوات والدوافع، وينحو نحو الأنانية فلا يهتم بالآخرين، ولا ينفعل لآلامهم وآمالهم، ولا يسهم في حل مشاكله، ويترتب على ذلك انعزاله عن مجتمعه في الجوهر وإن كان ينتمي إليهم في الشكل، مما يؤثر على سلوكه وممارساته فلا يجد إشكالاً في إيقاع تخريب أو فساد في الأرض، وينساق وراء الدعوات الهدامة، أو الاتجاهات المنحرفة الشهوانية المندفعة وراء النزوات .

إن بناء الفكر المعتدل من خلال مقررات الثقافة الإسلامية لا يتأتى الوصول فيه إلى المستوى المنشود إلا إذا ترسخت القيم والأخلاق في عموم المجتمع، بحيث يطمئن كل إنسان إلى أخلاقيات التعامل داخل المجتمع فلا يخشى الغدر أو الغش والتزوير، أو انتقاص حقوقه، فتعم الجميع ثقة متبادلة تصل إلى درجة تصبح من مسلمات المجتمع ."وهذه التربية الخلقية لها أثر واضح في تغيب أو تذويب الدوافع الشخصية كتغليب المنفعة الذاتية والمصلحة الشخصية لتحل محلها دوافع الحق والواجب والعدل والخير "[1].

(١)الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني، ص ٣٤.

كذلك الإنسان مكلف بعمران الحياة وتأمين استمرارية مسيرتها ومتطلبات حياته عليها لا سيما من موجودات الكون لتبقى دورة الحياة مستمرة بكفاية وفاعلية، وهو في ذلك مكلف ضمن تكليف عام لكل فرد في المجتمع مما يوجب تكاثف الجهود وتعاونها والتنسيق بينها لمواجهة متطلبات الحياة والتصدي لمشكلاتها . وهنا يأتي دور القيم في رسم المنحى المثالي للحياة الإنسانية لكي ترتقي لدرجة التكريم التي أنيطت بها ، فرقي الحياة رهن بأخلاقيات الإنسان وقيمه، وانحدارها رهن بالانحدار الأخلاقي، "وباستقراء التاريخ نعلم ما أدت إليه الأحقاد والبغضاء وحب السيطرة والتسلط ونعرات العنصرية والتجبر والتكبر من حروب، وما جرت إليه من ويلات على الحياة الإنسانية أُبيدت فيها شعوب آمنة واستعبدت من خلالها شعوب حرة، وأُهدرت خلالها كل معاني الحياة الإنسانية، وبالمقابل كان الارتقاء في سلم القيم والأخلاق عبر التاريخ هو ارتقاء في معنى الحياة الإنسانية المكرمة. كذلك لا يخفى علينا من واقع التجربة ما أفرزه الانحراف الخلقي في المجتمعات من انزلاقات مفرخة للجريمة فيه بما يسمى بالجريمة المنظمة والعصابات التي استشرى خطرها وضررها تحت حماية مؤسسات ومنظمات، وما نشهده من إشعال للفتن في البلدان الآمنة ومصادرة حقها في حياة آمنة"[(١)].

كذلك نلحظ كيف أن الانحدار الخلقي كان له الأثر الواضح في إخراج الإنسان من دائرة الحياة الإنسانية إلى دائرة الحياة البهيمية، بل انحدر الإنسان بحياته إلى ما دون الحياة البهيمية، وأكبر شاهد لذلك ما يعرف الآن بالزواج المثلي أو الشذوذ الجنسي.الذي استشرى في أكثر الدول رقياً من الناحية المادية.

(١)المشكلات الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية وسبل معالجتها، حمود القشعان، ص ٢.

ولأهمية القيم وإرسائها فإن تعليمها داخل الجامعات يأخذ صوراً عديدة، "فبعض الجامعات والكليات المتخصصة تحاول أن تبني مناخاً جامعياً ملتزماً بالقيم والفضائل الخلفية يسهم في بنائه كل الأفراد من فئات البيئة الجامعية جميعها: الأساتذة والطلبة والإداريين. ومن الجامعات ما يقدم برنامجاً متكاملاً من المواد الإجبارية والاختيارية إضافة إلى النشاطات العملية الموجه لتعزيز السلوك القيمي لدى طلبة الجامعات بطريقة مباشرة. ومنها أن الجامعة تدرس عادة عدداً من المساقات في قضايا القيم والأخلاق سواءً في أبعادها النظرية أو العملية وينطبق ذلك على وجه التحديد على تخصصات الفلسفة والتعليم الديني وعلم الاجتماع وفي أحيان قليلة تطرح بعض الجامعات مادة اختيارية عامة في قضايا القيم والأخلاق يدرسها من شاء من الطلبة المهتمين بها. كما تطرح كثير من الجامعات في العالم العربي الإسلامي مادة في الثقافة الإسلامية تحتوي أحياناً على قدر كبير من المفاهيم والتوجيهات الأخلاقية ولا نعدم أن نجد بعض الجامعات تقدم مساقات تتناول قضايا القيم والأخلاق بطرق أخرى، ويتوقف ذلك على مدرس المادة وخبرته في تدريس الموضوع وموقفه الفكري والإيديولوجي"[(١)].

وإذا كانت القيم والأخلاق لها هذه الأهمية الكبيرة فإن ما نؤكد عليه أيضاً أن من أبرز القيم التي يجب أن تعتنى بها الثقافة الإسلامية في المناهج والمقررات الدراسية وتسعى إلى تعزيزها وترسيخها لبناء الفكر المعتدل البعيد عن الشطط والغلو والتشدد، والانحراف والتجاوز لثوابت الدين هي قيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار والإيجابية والتنمية والبناء.

(١)موقع القيم في التعليم الجامعي، فتحي حسن ملكاوي، أحمد سليمان عودة، ص ٢١.

والمقام في هذا البحث لا يسمح بتتبع هذه القيم – وإن كانت لها أهمية كبيرة في تعزيز الوسطية والاعتدال- لكن أحاول أن أشير إلى بعض النتائج التي تتمخض عن تعزيز هذه القيم في مقررات الثقافة الإسلامية؛ حيث إن تشبع الطلاب والدارسين لقيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار والإيجابية والتنمية والبناء؛ يولد لديهم ويعكس فيهم فكرياً وعملياً جملة من الأمور أبرزها فيما يلي:

- تعزيز فقه الاختلاف القائم على التقارب والحب، والبعد عن التشنج والعدواة، وعند تقديم شواهد وأمثلة لاختلاف السلف وما كانوا عليه من التفاهم والود والتعايش رغم اختلافهم؛ فإن هذا يعزز فيهم ثقافة الاختلاف وتقبلها بدون أن يعقبها نتائج سلبية تضر بالفرد وبالمجتمع.

إن الاختلاف ظاهرة لا يمكن تحاشيها باعتبارها مظهراً من مظاهر الإرادة التي ركبت في الإنسان إذ الإرادة بالضرورة يؤديان إلى وقوع الاختلاف والتفاوت في الرأي.

قال ابن القيم – رحمه الله-: "وقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه لتفاوت أغراضهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بغي بعضهم على بعض وعدوانه"[(١)].

ويقول الحافظ بن رجب – رحمه الله-: "ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين وكثر تفرقهم كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم وكل منهم يظن أنه يبغض لله وقد يكون في نفس الأمر معذورا وقد لا يكون معذورا بل يكون متبعا لهواه مقصرا في البحث عن معرفة ما يبغض فإن كثيرا كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول إلا الحق وهذا الظن قد يخطئ ويصيب وقد يكون الحامل على الميل إليه مجرد الهوى والألفة أو العادة وكل هذا يقدح في أن

(١)إعلام الموقعين، ابن القيم، (٢٥٨/١) .

يكون هذا البغض لله فالواجب على المسلم أن ينصح لنفسه ويتحرز في هذا غاية التحرز وما أشكل منه فلا يدخل نفسه فيه خشية أن يقع فيما نهى عنه من البغض المحرم"[1].

وبالجملة فمع ترسيخ هذه القيم يتضح للطالب أن"الخطاب الإسلامي متسامح لأنه يقبل الاختلاف ويتسع لمختلف وجهات النظر والآراء فلا إنكار في مختلف فيه إذا كان اختلافاً معتبراً، ومن لا يستطيع إدراك طبيعة الاختلاف فليس من أهل الميدان ولا من فرسان الشان. والخطاب الإسلامي متصالح لأنه لا يكفر من دخل الدائرة الكبرى إلا بناقض مجمع عليه قام عليه برهان قاطع. والخطاب الإسلامي ميسر لأنه يتوخى مصالح الناس ويراعى ضعفهم"[2].

-بث روح التسامح مع النفس، ومع الآخرين؛ فالتسامح يزيل سرطان الكراهية من نفوس الناس، ويقدم لهم الدليل أيضًا على أن العظماء من الأنبياء والمصلحين والمؤمنين، ارتكزت دعوتهم على تحقيق التسامح بين الناس، وإلى نبذ التعصب والعنف الذي يعمي العقول قبل العيون، ويولد المشاعر السلبية تجاه أبناء البشرية عمومًا، ثم ينتهي إلى نبذ الآخر ولو كان من نفس الدين، وإن اختلف معه في المذهب، فعلينا تعزيز روح التسامح الذي هو التصالح مع الأحقاد الدفينة، والتحول من موقف سلبي إلى موقف إيجابي مع الاخرين؛ لأنه يرفع الحرج فى العلاقات بين الناس ويجعل الإنسان يترفع عن الكره والبغضاء وروح الثأر والانتقام، وهى صفات تفسد وتدمر الحياة البشرية على الأرض، وتقطع سبل التفاهم والتعاون بين الناس.

---

(١)جامع العلوم والحكم، ص ١٣.

(٢)الخطاب الإسلامي بين القواطع والاجتهاد، معالي الشيخ/ عبدالله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه، ص ١٠.

وفى مقابل ذلك يدعو سبحانه وتعالى إلى العفو والتسامح ونسيان الأحقاد والعمل بالحسنى، فيقول تعالى:(وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ) [(١)].

وقد ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى فى التسامح مع أعدائه الذين حاربوا دعوته وأخرجوه من بلده وآذوه وحاولوا قتله، وعندما نصره الله عليهم يوم فتح مكة المكرمة عندما تجاوز وعفا عنهم، فهذه هى المبادىء السامية التى وضعها الإسلام لتقوم عليها العلاقات الإنسانية، ويدور فى ضوئها الحوار أياً كان نوعه وموضوعه وغايته، وإذا أخذت الجماعات والدول بهذه المبادىء فى المحاورات فيما بينها تكون قد خطت الخطوة الصحيحة فى حل المشكلات، وتحقيق التعاون فيما بينها"[(٢)].

ولا يعني تطبيق التسامح الإسلامي "تنازل المسلمين عن حقوقهم الشخصية، وعن حقوق جماعة المسلمين، وهي حقوق لا يجوز بحال من الأحوال التنازل عنها، لأن المسلمين كلهم أو بعضهم لا يملكون مثل هذا الحق، ما دام من شأنه أن يفضي إلى الإضرار بجوهر الإسلام، وسياسته في الأرض، ووحدة جماعته، وسلطان شريعته"[(٣)].

وبالجملة فلا يجوز أن يُفهم هذا التسامح الإنسانى الذى جعله الإسلام أساسًا راسخًا لعلاقة المسلم مع غير المسلم على أنه انفلات أو استعداد للذوبان فى أى كيان من الكيانات التى لا تتفق مع جوهر هذا الدين . فهذا التسامح لا يلغى الفارق والاختلاف، ولكنه يؤسس للعلاقات الإنسانية التى يريد الإسلام أن تسود حياة الناس، فالتأكيد على

(١)سورة فصلت، الآيتان: ٣٤-٣٥ .

(٢)الإسلام والآخر الحوار هو الحل، حمدي شفيق ، ٣٩.

(٣)أجنحة المكر الثلاثة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ص ٣٠٠.

الخصوصيات العقائدية والحضارية والثقافية، لا سبيل إلى إلغائه، ولكن الإسلام لا يريد لهذه الخصوصيات أن تمنع التفاعل الحضارى بين الأمم والشعوب والتعاون فيما بينها.

- تعزيز وتأصيل قيم الحوار والتعايش، لأن عقول الطلاب إذا قامت على الحوار والنقاش وترسخت فيها طرق وآداب الحوار فما من شك أن هذا يعزز الاعتدال في الفكر، وتصحيح الأخطاء المعرفية والمنهجية التي يمكن أن يقع فيها لأنه استمع إلى الآخرين، واستبان رؤيتهم وعرف منطلقاتهم، ودوافعهم بدل أن يصدر الأحكام المسبقة بدون معرفة أو ترو أو دراية.

وعن تعزيز قيم الحوار والتعايش يستنبط الدكتور علي محي الدين قرة داغي جملة من الأمور في حوار علي وابن عباس – رضي الله عنهم- مع الخوارج فيقول:

"-أن الحوار مطلب عظيم ، وأنه مطلوب شرعاً، وأنه يجب أن يستند على الأصول والأسس الشرعية لفهم النصوص والاستنباط وحسن الاستدلال وعرض الحجج القاطعة والبراهين الساطعة .

- أن مشكلة الخوارج لم تكن في قلة عبادتهم وحرصهم وحسن نيتهم ، وإنما المشكلة في فهمهم للنصوص دون الربط بين جميعها ، ودون التأمل والتثبت من مقاصد الشارع فوقعوا في تحريف النصوص عن مرادها المطلوب للشارع .

- أن الخوارج قاموا بالاعتماد على نص واحد، أو أكثر ولكن دون ضم بقية النصوص الأخرى من الكتاب والسنة، ثم الربط بين المعاني المجتمعة والمنسجمة مع مقاصد الشارع، ولذلك أفحمهم سيدنا عليّ وابن عباس رضي الله عنهما بذكر بقية الأدلة وتوضيح الفهم السليم من خلال جمعها وربطها بمقاصد الشارع الكلية.

– أن الالتزام بالشعائر التعبدية كالصلاة والصيام، وبالمظاهر الظاهرية إذا لم تكن معها التزكية والتربية الروحية، والفقه العميق، والفهم السليم، والربط بينها وبين المقاصد والالتزام بالقيم والأخلاق ستكون له آثار سلبية من الشدة والعنف والتطرف "[١].

– استشعار أهمية المواطنة والبناء والتنمية فتُعد المواطنة من أبرز المعالم التى يجب أن تحرص مؤسسات المجتمع بصفة عامة– والمؤسسات التربوية على وجه الخصوص – على غرسها في نفوس أبنائها منذ الصغر لما يترتب عليها من ممارسات وسلوكيات مهمة وضرورية،كما أن تنمية المواطنة يرتبط إلى حد كبير بالعديد من القيم كالانتماء والعطاء وحب الوطن والتضحية من أجله والدفاع عنه، "وهذا يُلقى على المؤسسات التربوية مسئولية كبرى في تنمية جوانب القوة والفخر والاعتزاز والولاء للوطن. والجامعة كمؤسسة مجتمعية تسهم إسهاماً فاعلاً ومؤثراً في تشكيل المواطن الواعي المستنير فهي تمثل قمة الهرم التعليمي الذي يحتضن خيرة أبناء الوطن وطاقاته المبدعة وعدته وعتاده للإصلاح والتجديد والتطوير "[٢].

وبصفة عامة فمما يؤكد على أهمية أن تقوم مقررات الثقافة الإسلامية بوظيفتها في تعزيز قيم التسامح والمواطنة والحوار والبناء والايجابية "أن الطالب الجامعي يأخذ في التعامل مع القيم بطريقة مختلفة عن تعامله معها في البيئة الأسرية والبيئة المدرسية، حيث تسود فيهما عمليات التكيف الاجتماعي وتؤثر قوى تشرب القيم بطريقة غير واعية. على حين يشعر الطالب الجامعي بالاستقلالية في التفكير واتخاذ القرارات والاختيار الواعي للتوجهات القيمية. ومن المتوقع أن تكون القيم أول ما يتعرض للتغيير في الحياة الجامعية، حيث تتزعزع

(١)دور المجامع العلمية والثقافية في التصدي للتطرف دراسة فقهية تحليلية ، علي بن محيى الدين القره داغي، ص ٧.
(٢)دور رعاية الشباب بالجامعات المصرية في تنمية المواطنة لدي طلابها، علاء أحمد جاد الكريم ، ص ٦٨.

منظومة القيم التي كانت سائدة في مرحلة ما قبل الجامعة ويعاد تشكيلها، وعليه فليس من المستغرب أن تحاول كل الإيديولوجيات المتصارعة في المجتمع التأثير في قيم الشباب الجامعي لتكون أساس التغيير في المجتمع "[1].

ويرافق الحديث عن قضية تعليم القيم وتعزيزها في التعليم الجامعي كثير من التساؤلات التي تشوش موقع القيم في هذه المرحلة، وإمكان تعليم القيم فيها.

وقد حدد بعض الباحثين ثلاثة من عوامل سوء الفهم حول هذا الموضوع وناقش هذه العوامل بوصفها خرافات . تتضمن الخرافة الأولى الادّعاء بأن الفرد عندما يأتي إلى الجامعة تكون صفاته الأخلاقية قد تشكلت تماماً، ولذلك سيكون من العبث الاهتمام بتعليم القيم في الجامعة. وتقول الخرافة الثانية إنه ليس من مهمة أساتذة الجامعات تعليم القيم والأخلاق، بل إن مهمتهم تقتصر على تزويد الطلبة بالحقائق المتعلقة بالتخصص. ويتم تعيين المدرس في الجامعة بسبب الحاجة إلى تخصصه وتتم ترقيته فيها بسبب ممارسته لتدريس تخصصه وما يجريه من بحوث في موضوعه، وليس لأنه يتميز بقدرته على تعزيز القيم والأخلاق من خلال تدريسه وبحوثه. أما الخرافة الثالثة فهي النظر إلى موضوع القيم والأخلاق بوصفه موضوعاً دينياً، وتوجهاً إيديولوجياً محافظاً""[2].

وكون القيم والأخلاق وأمثالها من المفردات محمّلة بشحنات دينية فهذا صحيح، لأن الإيمان الديني يوجه السلوك الأخلاقي ويدعمه، وإذا كان الاهتمام بتعزيز القيم في التعليم الجامعي واجباً دينياً عند الأستاذ المتدين، فإن ذلك لا يقلل من شأن الدوافع الأخرى لهذا

(١)موقع القيم في التعليم الجامعي، فتحي حسن ملكاوي، أحمد سليمان عودة، ص ٢٣.
(٢)المرجع السابق

الاهتمام عند الأستاذ المتدين وعند غيره أيضاً؛ إذ يشعر بعض الأساتذة بشئ من الاعتزاز والسعادة النفسية لقيامهم بتعزيز القيم وبخاصة لما يلقونه من احترام الآخرين وتقديرهم لهم، فضلاً عن قناعتهم بأن الاهتمام بالقيم يعود إلى أنها فضائل في حد ذاتها، مما يبرر اعتبارها من المتطلبات المهنية والوظيفية للأستاذ الجامعي[١].

وحسناً في أهمية إرساء وتعزيز قيم المواطنة والتسامح والوسطية والمواطنة والإيجابية والتنمية والبناء في مقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل أن نختم بتوصيات مؤتمر مكة المكرمة الخامس عشر الذي عقدته رابطة العالم الإسلامي بعنوان ﴿الثقافة الإسلامية .. الأصالة والمعاصرة﴾ وذلك في الفترة من ٤- ٦ /١٢/ ١٤٣٥هـ التي يوافقها ٢٨-٣٠ / ٩/ ٢٠١٤م. دعا المؤتمر المؤسسات الإسلامية والثقافية إلى ما يلي:

• تعميق وعي المسلمين بضرورة تطبيق الإسلام الصحيح في حياتهم، طاعة لله، والمحافظة على الهوية الإسلامية، والاعتزاز بالانتماء إلى الإسلام، بمفهومه الشامل، والتأكيد على أثره في تعزيز القيم الروحية والأخلاقية، وصون كرامة الإنسان، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)[٢].

• تثقيف الناشئة بالثقافة الإسلامية الصحيحة التي سار عليها سلف الأمة الصالح، وتحصينهم من الآراء المتطرفة والثقافات الحزبية والطائفية المفرقة، وكل ما يدعو إلى الغلو

(١)انظر: المرجع السابق

(٢)سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

والإرهاب والانحلال الأخلاقي، فالأمة الإسلامية أمة وسط، قال الله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)[1].

• التحذير من الإعلام السلبي على شباب الأمة، والعمل على تحسين القدرات الإعلامية في الشكل والمضمون، والمشاركة الواعية على أسس إنسانية وأخلاقية، ليكون إعلاماً ملتزماً بالحق، عاملاً على تحقيق مصالح الأمة المسلمة، وتقويم أدائها الحضاري، من أجل تعزيز القيم الروحية والإنسانية والأخلاقية، وتعزيز ثقافة السلام والعيش المشترك.

كما دعا المؤتمر الجامعات والمؤسسات الثقافية في العالم الإسلامي إلى:

• تعزيز مفاهيم الوحدة بين المسلمين، وذلك بالتمسك بثوابت الإسلام الجامعة، والتعاون في إزالة أسباب الشقاق والفرقة بين المسلمين، التي تؤججها الحزبية والطائفية والقومية التي تضعف الوحدة الثقافية بين المسلمين، وتبعثر مفاهيمها .

• الاتفاق على مشروع ثقافي يعنى بنشر الثقافة الوسطية، وينأى بشباب الأمة عن منزلقات الثقافة المغلوطة التي تنتهج الطائفية والإرهاب والغلو والتطرف، ويحذرهم من التحزب المقيت الذي فرَّق المسلمين، وأضعف جهودهم، وعمق الأنانية والأثرة في صفوفهم، قال الله تعالى:(مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)[2].[3].

---

(١)سورة البقرة، الآية: ١٤٣ .

(٢)سورة الروم، الآيتان: ٣١-٣٢.

(٣)انظر توصيات: مؤتمر مكة المكرمة الخامس عشر الذي عقدته رابطة العالم الإسلامي بعنوان «الثقافة الإسلامية .. الأصالة والمعاصرة» وذلك في الفترة من ٤- ٦ /١٢/١٤٣٥هـ التي يوافقها ٢٨-٣٠ / ٩/ ٢٠١٤م.

المبحث الخامس
تصحيح الانحراف الفكري في المفاهيم الشرعية ومتعلقاتها

إن من أهم وظائف الثقافة الإسلامية التي يجب أن تقوم بها من خلال المقررات الدراسية لبناء الفكر المعتدل الصحيح: تصحيح الانحراف الفكري في المفاهيم الشرعية ومتعلقاتها لدى الطلاب والدراسين .

إن كثيراً من الانحرافات والممارسات الخاطئة تأتي نتيجة للفهم الخاطىء لجملة من المفاهيم الشرعية؛ فمن الملاحظ أن الساحة الفكرية الإسلامية تزدحم بالكثير من الضباب حول العديد من المصطلحات والمفاهيم الإسلامية، "الأمر الذى أدّى إلى جدل عنيف فى الماضى والحاضر تقطعت به وشائج الوحدة الفكرية والثقافية، بل والدينية بين أبناء الأمة التى وصفها القرآن الكريم بقوله: (إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) [1].

وقد أدّت الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التى مرت بالأمة الإسلامية منذ الفتنة الكبرى – التى يوصف بها ما كان من صراع مسلح بين على ومعاوية – رضى الله عنهما – إلى ظهور العديد من الفرق الإسلامية المتناحرة فى فترات مختلفة من تاريخ الأمة الإسلامية.

وتحاول بعض الفئات المعاصرة أن تعيد خلافات الماضى رافعة شعارات مضللة، ومفاهيم مغلوطة، وأفكاراً خاطئة، الأمر الذى أدّى إلى حدوث نوع من البلبلة الفكرية لدى الكثيرين. وعلى الرغم من هذه الصورة السلبية فإن الأمة الإسلامية قد شهدت على الجانب

(١)سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

الآخر صفحات مشرقة عكست عظمة الإسلام فى تعاليمه السامية ومبادئه الراقية التى قدمت للإنسانية أعظم حضارة عرفها الإنسان. وتجلية المصطلحات الإسلامية، وإزالة الغبار الذى علق بالكثير منها يسهم في القضاء على البلبلة الفكرية التى أحدثتها الصراعات المختلفة. وذلك حماية للمسلمين من الاغترار بالشعارات المضللة، والدعايات الكاذبة التى يقصد من ورائها جر الأمة إلى متاهات لا يعلم إلا الله مدى ما تخبئه لها من مصير مظلم، فى وقت تحتاج فيه الأمة الإسلامية إلى تجنيد كل إمكاناتها للحاق بركب العصر، واحتلال مكانها اللائق بها على خريطة عالمنا المعاصر "[1].

والإشكال الواقع في المفاهيم الشرعية أن كل طرف يفسرها وفق هواه وميوله، لا وفق نصوص الشريعة وما تقتضيه، وما أجمل ما قال الشاطبي – رحمه الله – وهو يفرق بين صاحب الحق وصاحب الهوى حيث قال: "إن صاحب الحق يذهب إلى النصوص الشرعية ينظر ماذا تقول ثم يمتثل، أما صحاب الهوى فهو يذهب إلى النصوص الشرعية ليأتي بها على هواه "[2].

إن الفهم الخاطئ لمفاهيم الشريعة الإسلامية ومقاصدها السامية هو انحراف فكري عن المنهج العقلي السليم. وتتضح آثار هذا الفهم الخاطئ في التباس المفاهيم وقلب المقاصد وتحريف النصوص، والحروب الكلامية بين أفراد المجتمع نحو الاتفاق على معاني واحدة وواضحة للقضايا الاجتماعية والدينية التي يتعرض لها المجتمع فترى كل فريق وكل جماعة تدّعي أنها تحارب من أجل الحق، ولكن بمفهومين مختلفين .

(١) موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، من تقديم د. محمود حمدي زقزوق، ص ٥.

(٢)الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، ٢/٢٣٦.

"إن المنهجية العلمية تقتضي إعمال الدقة في توظيف المفاهيم واستعمال المصطلحات، وهذه المنهجية تدفعنا إلى تجنب أساليب الإطلاق والعموم، وعدم الاستناد إلى النظرة الأحادية في تقرير الأحكام، التي قد تؤدي بنا إلى نوع من الخلط واللبس وتسوق إلى نوع آخر من الترسبات والتراكمات الخاطئة التي تتحول بفعل جملة من العوامل والأسباب إلى حقائق مسلمة وقواعد متبعة، من الصعب تجاوزها واقعاً أو إهمالها فكراً، ومن هذا المنزلق يقع المفكرون الإسلاميون في جدليات علمية واسعة، ومخاطبات فكرية مفرغة، سببها سوء توظيف المصطلحات وعدم مراعاة ما يحيط بها من عموم أو خصوص أو إطلاق أو تقييد"[1].

وليس من اختصاص هذا البحث أن يعرّج على تصحيح المفاهيم الشرعية، ولكن سأعطي أمثلة ونماذج وإشارات وإضاءات لأبرز هذه المفاهيم التي يجب أن تحتوي عليها مقررات الثقافة الإسلامية، وتصويبها، وعرض الرؤية الإسلامية الصحيحة والسديدة حولها لما يقع من الخلل في فهمها تداعيات خطيرة في السلوك والممارسة:

١/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن الجهاد: فالجهاد في سبيل الله شرع لتعبيد الناس لربهم، يقول تبارك وتعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)[2]. فهذا هو الهدف الأسمى للجهاد، فإذا أصبح الجهاد نفسه محدثًا للفتنة في الدين، ومانعًا لتعبيد الناس لربهم، وصدًا للناس عن الحق، وتخويفًا للشباب من ثمرة دعوة نقية لم يحقق الجهاد بذلك مقصوده الأسمى .

(١)نحو بناء مداخل منهجية وفقه جديد لمفهوم الحاكمية، أ. حسن لحساسنة، ص ٤٠.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٩.

ولذلك وضع الإسلام سياجين كبيرين يعصمان أهل الإسلام من الانحراف بفريضة الجهاد عن هدفها، وهو أن يكون الدين كله لله، أو عن غايتها وهو أن يكون في سبيل الله.

ولذلك فإن العلم الشرعي الغزير والعلم بالواقع والفهم العميق كل هذه لا غنى عنها، ويفتقر إليها البعض ممن ولج هذا الباب؛ لأننا نجد بعض من أخذهم الحماس للجهاد قد غالوا في ذلك وحمَّلوا أنفسهم ما لا طاقة لهم به، فنتج عن قتالهم من المفاسد والمصائب العظيمة ما الله به عليم "فالمفاهيم المغلوطة والخاطئة عن الجهاد قد تعددت، وتنوعت بتنوع أعداء الإسلام، والمنحرفين عن هذا الدين القويم، كما أن بعض المسلمين قد ضلوا السبيل وتمسكوا بالدين وغالوا فيه، وفي حين عدم تمسكهم بوسطية هذا الدين وتخلوا عن طريق ومنهج السلف الصالح ظهرت لدينا فرق ضالة ومنحرفة نشرت القتل وسفكت الدماء بغير وجه حق، وفي مقابل ذلك نرى أن أعداء الإسلام والمنافقين من بذل السبل في سبيل إبعاد المسلمين عن الحقيقة الشرعية في مفهوم الجهاد بأساليب متعددة وماكرة تخدم مصالح أعداء الملة والأمة"[(١)].

٢/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن المواطنة: إن حب الوطن أمر فطري في الإنسان، إلا أن مفهوم الوطنية بوضوحه وأهميته كركيزة أساسية في النمو النفسي- والاجتماعي والتربوي للفرد. لم يتوافق مع سياق ونسق القيم والأفكار التي يؤمن بها بعض ذوي الانحراف الفكري الديني. فالوطنية لديهم شبهة من الشبهات التي يجب درؤها والتنزه منها. فجاءت كتاباتهم وفتاواهم مليئة بتشويه هذا المفهوم ومن يؤمن به. فهي في نظرهم: مفهوم جاهلي، وثني خطير فيه دعوه إلى الانصهار في بوتقة الوطن واعتباره رابطا قومياً يعلو فوق كل

(١)الفرق بين الجهاد والإرهاب، د. لمياء بنت سليمان الطويل، ص ٣٣٥.

الروابط الأخرى. وهو لا يخرج عن كونه صنماً أو إلهاً يعبد من دون الله وأن الناس سيتخلفون عن مبادئهم الإسلامية باسم الوطنية، والواقع أن ولاء المسلم لدينه وانتماءه لأمته لا يتعارض مع الوطنية بل إن العلاقة بينهما علاقة وئام وامتزاج وارتباط حتى إن الدين لا يقوم إلا على أرض ووطن[1].

٣/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن الحاكمية: يُعدّ مفهوم الحاكمية من أهم المفاهيم المتداولة في الفكر الإسلامي المعاصر التي لقيت رواجاً وتداولاً على مستوى الفكر والعمل، مما جعل لهذا المفهوم والمصطلح الدالّ عليه موقعاً خاصاً في الخطاب الإسلامي المعاصر، وأثار حوله الكثير من الجدل المعرفي والخلاف الفكري، وغدا محوراً للممارسات الدعوية والحركية، ولبنة في بناء الفكر السياسي الإسلامي المعاصر. ومفهوم الحاكمية يعتبره البعض مفتاحاً سحرياً يوظفه العالم والجاهل بقصد تقرير أحكام محددة أو ترويج أفكار معينة. وقد استقطب الموضوع أنظار الباحثين المسلمين وغير المسلمين، واستخدمت في دراسته أساليب متنوعة في البحث والنظر.

إنّ مفهوم الحاكمية يحمل دلالات مختلفة ومعاني متعددة بسبب غزارة مادته، وقد ورد مصدره في القرآن والسنة واصطلاحات أهل العلم. "وثمة اتجاهات فكرية عديدة تعاملت مع هذا المفهوم بآليات مختلفة وأساليب متباينة، وخلصت إلى نتائج ذات علاقة مباشرة بالفكر والعمل. وينبغي مراعاة فك الارتباط بين مصطلح الحاكمية ومبدأ الألوهية عند

---

(١) قد كشفت عن الشبهات التي تدور حول موضوع المواطنة في بحثي: حقيقة المواطنة في المنظور الإسلامي وأبرز الشبهات المثارة حولها، د. إبراهيم طلبة حسين، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: "الوحدة الوطنية: ثوابت وقيم" والذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض: في الفترة من ١٠-١٤٣٤/١١/١٢هـ الموافق ١٦-٢٠١٣/٩/١٧م .

دراسة هذا المفهوم وبحثه بوصفه مصطلحاً شرعياً مجرداً عن الإضافة والنسبة. والحصر التلازمي بين مصطلح الحاكمية ومبدأ الألوهية لا يكون إلا في الأمور المتعلقة بقضايا الألوهية. وينبغي الإقرار بسيولة المصطلح وقابليته لكل صورة، ويبقى تحديد معناه رهين السياقات التي يقتضيها المقام"[1].

وهنا تأتي وظيفة الثقافة الإسلامية في حلّ مختلف الإشكاليات المحيطة به وقطع كل نزاع وجدل، لوضع المفهوم في مكانه الصحيح من المنظومة المعرفية الإسلامية، وتحديد أهم المداخل المنهجية التي ينبغي مراعاتها عند البحث فيه، فالحاكمية لا تطلق بإطلاق واحد لتنتج فهماً أحادياً، كما أنه ليس لها بعد واحد بحيث تفرز منهاجاً واحداً لا ثاني له، بقدر ما أن الحاكمية مفهوم ثلاثي الأقطاب بحسب الجهة التي يعود إليها، ومنه فإن مراعاة انفكاك الجهة لمفهوم الحاكمية يعد مفصلاً دقيقاً يجب إعماله عند الحديث عنها، فالحاكمية قد يراد بها حاكمية الله (الحاكمية الإلهية)، وقد يراد بها حاكمية الوحي (الحاكمية الشرعية)، وقد يراد بها حاكمية العقل (الحاكمية الإنسانية)، ولكل واحدة من هذه الأقسام مجال وخصائص وأسس تقوم عليها[2].

٤/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: إن موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موضوع عظيم، جدير بالعناية؛ لأن في تحقيقه مصلحة الأمة ونجاتها، وفي إهماله الخطر العظيم والفساد الكبير، واختفاء الفضائل، وظهور الرذائل.

(١)نحو بناء مداخل منهجية وفقه جديد لمفهوم الحاكمية، أحسن لحساسنة، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠.

وقد أوضح الله جل وعلا في كتابه العظيم منزلته في الإسلام، وبيّن سبحانه أن منزلته عظيمة، حتى إنه سبحانه في بعض الآيات قدمه على الإيمان، الذي هو أصل الدين وأساس الإسلام، كما في قوله تعالى(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) [(١)].

بيد أن هذه الشعيرة أحاطها الشرع بجملة من الضوابط؛ لتحقق أهدافها المنشودة، وغايتها المرسومة، وقد وقع انحراف في فهمها، وممارستها أدت إلى جملة من الأخطاء، وغفل البعض عن ضوابط الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فأدى ذلك إلى مفاسد عظيمة في المجتمع الإسلامي

يقول ابن تيمية –رحمه الله– :

"فلا بد من هذه الثلاثة: العلم والرفق والصبر؛ العلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده وإن كان كل من الثلاثة لا بد أن يكون مستصحباً في هذه الأحوال"[(٢)].

ويقول ابن القيم–رحمه الله–:

"إنما أوجب على الأمة إنكار المنكر ليحصل به المعروف الذي يحبه الله ورسوله، ولكن إذا أفضى إنكار المنكر إلى حدوث آخر شر منه لم يجز" [(٣)].

---

(١)سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

(٢)الاستقامة، (٢/٢٣٣) .

(٣)إعلام الموقعين، (٣/٤–٥).

ثم يقول- رحمه الله: "وإنكار المنكر أربع درجات: الأولى أن يزول ويخلفه ضده، الثانية أن يقل وإن لم يزل بجملته، الثالثة أن يخلفه ما هو مثله، الرابعة أن يخلفه ما هو شر منه، فالدرجتان الأوليان مشروعتان والثالثة موضع اجتهاد والرابعة محرمة"[1].

ويقول الإمام النووي –رحمه الله-: "ثم إن العلماء إنما ينكرون ما أجمع على إنكاره، أما المختلف فيه فلا إنكار فيه؛ لأنه ليس كل مجتهد مصيبا، أو المصيب واحد لا نعلمه، ولم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الفروع، ولا ينكر أحد على غيره، وإنما ينكرون على من خالف نصاً أو إجماعا أو قياسا جليا"[2].

إلى غير ذلك من الشروط والضوابط التي ضلت عنها الأفكار المنحرفة فمارست هذه الشعيرة، وابتعدت بها عن مقاصد الإسلام وغاياته الكبرى، "فالشريعة الإسلامية مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد، وهي عدل كلها ورحمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة"[3].

إن تصحيح الفهم لهذه الشعيرة وآلية ممارستها، وشرح ما يتعلق بها ما نتمنى أن تقوم به مقررات الثقافة الإسلامية لضبط عقول الطلاب والدارسين.

"فلا يخفى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له مقصود حدده الشارع الحكيم، ومصلحة ينبغي أن تتحقق بحماية المجتمع من المفاسد والمساهمة في التصدي للانحراف وتحصيل مصلحة الدين والدنيا لكل من المحتسب والمحتسب عليه فإن تقاعد هذا العمل

---

(١) المرجع السابق .

(٢)روضة الطالبين، (٢٢٠/١٠) .

(٣)الطرق الحكمية، ابن قيم الجوزية، ص ١٢٢ .

عن تحصيل مقصوده بل وأنتج مفسدة شديدة للمحتسب أو لغير المحتسب دون تحصيل مصلحة يصبح العمل هنا غير مطلوب؛ فكل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل، وهذا من فقه الحسبة وقد غفل عنه بعضنا وتسببت هذه الغفلة أو التغافل في مفاسد عانينا ولا زلنا نعاني أثرها .. فإن شرائع الإسلام يكمل بعضها بعضاً لأنها من عند العليم الخبير، ولا يمكن أن تتعارض أو تتصادم، فالحسبة لا يمكن أن تصطدم بالدعوة وإنكار المنكر يسير على التوازي مع هداية الخلائق، وأي خلل في تطبيق شعيرة من الشعائر قد يؤدي إلى اضطراب يؤثر على شعائر أخرى"[(١)].

وبالجملة "فالشريعة جاءت لتحصيل المصالح و تكميلها وتعطيل المفاسد وإنما ترجح خير الخيرين، وتدفع شر الشرين، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما وتدفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما"[(٢)].

٥/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن التكفير: التكفير من أخطر الأحكام وأعظمها، وذلك لما يترتب عليه من الآثار الخطيرة، كإباحة دم المسلم وماله، وتطليق زوجته، وقطع التوارث بينه وبين أقربائه، فضلا عن نظرة المسلمين له واحتقارهم إياه لخروجه عن دينه، وما إلى ذلك من أحكام تلحق المرتد. ولما كانت مسألة التكفير ليست بالأمر الهين، احتاط الشرع في إطلاقها احتياطاً شديداً فأوجب التثبت، حتى لا يتهم مسلم بكفر، وحتى لا تستباح أموال الناس وأعراضهم بمجرد الظن والهوى، ومما يدل على احتياط الشرع في مسألة التكفير

(١)النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين، علي مُحَمَّد علي الشريف، أسامة ابراهيم حافظ، ص ١٤٣.
(٢)جامع المسائل، ابن تيمية، (٤١٦/٦) .

ومبالغته في ذلك، إيجابه التحقق من وجود شروط التكفير وانتفاء موانعه، فلا يجوز تكفير معين إلا بعد التحقق من ذلك تحققاً شديداً بعيدا عن التعصب والهوى .

والناس في التكفير على صنفين: صنف تساهل فيها فلم يكفر إلا من اعتقد الكفر؛ فالسجود للصنم والاستهزاء بآيات الله -عز وجل- أو السب ليس كفراً إذا لم يعتقد ذلك.

وصنف وسع دائرة الكفر فكفروا بكل ذنب فاستباحوا دماء وأموال المسلمين وجازفوا في التكفير، وقاطعوا المسلمين، وحكموا على المجتمعات بالكفر والانحراف عن الدين، فضلوا عن الصراط المستقيم وهدى رب العالمين، ولم ينظروا إلى الشروط والموانع وضوابط التكفير.

والحق أنه لا تساهل في مسألة التكفير فالكفر يكون بالفعل والقول والاعتقاد، ولا تكفير بكل ذنب، ولا تكفير إلا بشروط وضوابط مع انتفاء الموانع.

قال ابن أبي العز الحنفي-رحمه الله-: "إن باب التكفير وعدم التكفير باب عظمت الفتنة والمحنة فيه وكثر فيه الافتراق وتشتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم... فالناس فيه على طرفين ووسط"[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-: "فليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن اخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة"[(٢)].

---

(١)شرح العقيدة الطحاوية: (١/ ٣١٦).

(٢)مجموع الفتاوى، (١٢/ ٥٠١).

وبهذا يظهر لنا أهمية وظيفة الثقافة الإسلامية في بناء الفكر المعتدل بتصحيح مفاهيم التكفير حتى لا يضل الشباب عن طريق الحق، ولا يسارعوا في تكفير المجتمع من حولهم مما يترتب عليه آثاراً خطيرة، وعواقب وخيمة.

٦/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن دار الإسلام ودار الكفر: هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها العلماء، وسبب ذلك أن هذه المسألة لا يوجد بها نص قاطع، وإنما هي أفهام للعلماء لنصوص مجملة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهي من المسائل النازلة بعد عهد الصحابة والتابعين. "والذي يبدو أن الأساس الذي قام عليه تقسيم الأقاليم إلى دار إسلام ودار كفر أو حرب هو أساس اجتهادي لا نصي حيث لم يرد بهذا التقسيم قرآن كريم ، ولا حديث شريف إلا إشارات غير مباشرة وردت في بعض الأحاديث "[(١)].

ويقول الشيخ أبو زهرة: "وتقسيم الفقهاء العالم إلى دارين أو ثلاثة: دار إسلام ودار حرب ودار عهد لم يكن بحكم الشرع وإنما باستنباط الفقهاء المجتهدين بحكم الواقع "[(٢)] [(٣)].

والقضية ملتبسة الدلالة في موضوع التفريق بين الدور فليس مأخذ ذلك التفريق بينًا قاطعًا. وكذلك في تحقيق مناط هذا الفرق هل هو أعمال الإمام أم أعمال الأمة أم هو الأمان؟ وهذا محض اجتهاد من الفقهاء رحمهم الله تعالى.

---

(١)أحكام المال الحرام وضوابط الإنتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي، عباس أحمد مُحَمَّد الباز، ص ١٩٥.

(٢)نظرية الحرب في الإسلام، مُحَمَّد أبو زهرة، ص ٢٨.

(٣)مما ينبغي الإشارة إليه أن هناك خلافاً بين العلماء في أصل التقسيم ومشروعيته وقد كتب د. عثمان جمعة ضميرية بحثاً حول «دار الاسلام ودار الحرب» هل يستند تقسيم العالم الى أصول شرعية؟ وليس من اختصاص البحث دراسة المسألة إنما ما يعنينا هو تصويب وتصحيح المفاهيم حول هذه المصطلحات والمآلات المترتبة عليها كوظيفة للثقافة الإسلامية.

ورغم ذلك وجدنا بعض الغلو المترتب على فهم هذه القضية في بعض المواقف منها: استحلال الدماء والأموال وإعلان الجهاد على هذه الدار التي جعلت دار كفر بزعمهم، إذا حكموا بأنها دار كفر بسبب قصر النظر وقلة العلم والجرأة على الفتيا في دين الله فإنهم يطبقون عليها كل أحكام دار الكفر فيكون أهلها كفارًا وتستحل الدماء والأموال ويعلن عليها الجهاد كأنه هؤلاء كفار!.

ومن مظاهر الغلو في هذا الموضوع: تكفير أهل الدار بناء على وصف دارهم بأنها دار كفر، وبالتالي لا يشهدون جمعة ولا جماعة. واستحلال الدماء والأموال وإعلان الجهاد على المسلمين بحجة أنهم يعيشون في دار كفر.

ومن النماذج الواقعية "ما حصل من جماعة شكري مصطفى جماعة الخوارج الجدد المسماة بـ﴿التكفير والهجرة﴾ فإنهم لما حكموا على مصر وعلى بلاد المسلمين بأنها بلاد كفر أدّى هذا إلى أن قالوا بتكفير كل مقيم فيها، فهم يعتقدون أن هذه البلاد تعيش في حياة جاهلية كاملة وأن أهلها كفار لأنها دار كفر، ويقول أن الذي يعيش في هذه الجماعات يكثر سواد الكفار فيجب أن يعتزل"[1].

فمفهوم دار الإسلام ودار الكفر غير منضبط بصورة قاطعة وليس له حدود واضحة بحيث تخرج الدار إذا تجاوزتها عن وصف الإسلام وجعل هذا المفهوم طريقًا لاستحلال الدماء والأموال أمر خطير، وذلك أن الدماء والأموال شأنها عظيم، ولا تستحل إلا ببرهان ساطع ودليل قاطع؛ ولذا فمن وظيفة الثقافة الإسلامية ضبط هذه المفاهيم، وبيان وجه الحق

(١)ذكرياتي مع جماعة المسلمين. التكفير والهجرة. عبد الرحمن أبو الخير، ص ٥٠.

فيها وتصحيح فهمها حتى لا تقع ممارسات خاطئة، وتصرفات خارجة عن أصول الإسلام وقواعده وأحكامه.

٧/ تصحيح مفاهيم مغلوطة عن الحرية: من المفاهيم التي يجب أن تصحح وتضبط من خلال مقررات الثقافة الإسلامية مفهوم الحرية، وذلك للشطط والغلو في التعامل مع هذا المفهوم، فالحرية لا تعني الانفلات من الضوابط الأخلاقية والإنسانية، وإنما تعني امتلاك القدرة على التعرف والاختيار وفقاً لقواعد عقلية أو ضوابط شرعية. فهي تتجه إلى الكمال وليس إلى التخريب، وإلى الانسجام ونواميس الكون والمجتمع وليس للخروج عنهما. "فحرية الإنسان كما يراها الإسلام، هي في وعيه بالفطرة التي فطر عليها، وفي تشغيل قواه الفطرية في معرفة الحقيقة في آيات الله تعالى طلباً لمعرفة الله والإسلام له وحده تعالى، ومن المنظور تحرره من تعظيم ما يعظمه البشر بمعرفته كما هو في حقيقته، وتوجهه إلى الله بالمعرفة وبالتعبد له تعالى"[(١)].

والحرية في الاختيار لا تعني بأي حال من الأحوال، عدم تحمل المسؤولية، والهروب من آثار اختياراته وقناعاته. "فالإنسان ينبغي أن ينطلق في تحديد اختياراته من موقع التفكير والتأمل العميق، وذلك لأنه المسئول الوحيد عن اختياراته. فإذا كانت سيئة أدت به إلى المزيد من الخضوع للأهواء والشهوات، وهذا هو طريق جهنم. وإذا كانت حسنة كان فيها نجاته في الدارين. فالحرية لا تعني إطلاق أهواء الإنسان وغرائزه، وجعلها بدون ضوابط أخلاقية وقانونية. فإن الغرائز المنفلتة من كل الضوابط لا تسمى حرية، وإنما تحللاً وافتئاتا على القانون والمنظومة الأخلاقية الإنسانية. فالحرية ليست تحقيق اللذة، وإنما تحقيق الحقوق والواجبات

(١)الإسلام ومسيرة الحضارة البشرية، علي عيسى عثمان، مقال بجريدة الحياة اللندنية ـ العدد (١٣١٦٠)، الجمعة ١٩/مارس/ ١٩٩٩م.

في كل الدوائر والمجالات والمساحات. فالحرية في التصور الإسلامي ليست بعيدة عن مرجعية التوحيد، وإنما هي منبثقة من هذه المرجعية، وهي التي تعطي للحرية معنى وهدفاً وتشريعاً"[1].

وعلى هذا فالثقافة الإسلامية معنية في المقام الأول بتثبيت المفاهيم الصحيحة حول الحرية، وما يرتبط بها حتى نقضي على ظواهر الغلو والتطرف في ممارسة الحرية داخل المجتمع، وما قد يشاهد من انحراف وشذوذ أخلاقي، وتفلت قيمي تحت غطاء الحرية المزعوم.

إن قيام مقررات الثقافة الإسلامية بوظيفتها بتصحيح المفاهيم المغلوطة في ذهن الدارسين والطلاب يضمن لنا مخرجاً سليماً، وعقلاً رشيداً، وممارسة إيجابية داخل المجتمع، وسلوكاً قويماً يحافظ على الثوابت، ويعمل لخدمة الإسلام ودعوته، وبناء المجتمع ورفعته.

المبحث السادس

نقد الأفكار والأيدلوجيات والمذاهب والتيارات المنحرفة

من وظيفة الثقافة الإسلامية نقد الأفكار والأيدلوجيات والمذاهب والتيارات المنحرفة، وهذه الوظيفة لها أثر فاعل في بناء الفكر المعتدل من خلال تحذير الطلاب والدارسين من الدعوات والأفكار الهدامة، وبيان خطأ التيارات والمذاهب المنحرفة، ونقد مناهجها وأفكارها حتى لا يكون لها تأثير على عقول الشباب وأفكارهم .

(١)سؤال الحرية في الفكر الاسلامي المعاصر، محمد محفوظ، ص ١٠.

"ويتميز علم الثقافة الإسلامية بقيامه على منهجية توجيه النقد إلى الأيدلوجيات والمذاهب الأخرى، ولا سيما في هذا العصر- الذي تتنافس فيه المذهبيات وتتصارع فيه الأفكار، فبواسطة النقد بحديه الإيجابي والسلبي يمكن بيان الجوانب الجيدة والمتوافقة مع الإسلام في الفكر الإنساني، وكذلك بيان جوانب النقص والقصور والانحراف التي تكشف عن حاجته إلى هداية الوحي"[(١)].

وهذا النقد للأفكار والأيدلوجيات والمذاهب والتيارات المنحرفة يحقق جملة من الأهداف من أبرزها: "تعميق انتماء الطالب إلى الإسلام، وربطه بكتاب الله - عز وجل - وسنّة نبيه صلى الله عليه وسلم، وتبصيره بما في هذين المصدرين الرئيسين من أصول القيم الخلقية والحضارية، وذلك من أجل تحصينه اعتقاداً وفكراً وسلوكاً من التيارات الفكرية المعارضة للإسلام، وتجلية مواقف الإسلام من قضايا العصر، وخاصة في مجالات العلوم المختلفة وحركة الفكر ونظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية..، ونقدها من المنظور الإسلام، وبيان تفوق الإسلام وتميزه على المذاهب الفكرية والأيدلوجيات في كافة شئون الحياة، وإظهار قدرته على تحقيق السعادة الإنسانية في مقابل إخفاق تلك المذاهب والأيدلوجيات، وإعطاء الطالب صورة وافية عما صنعته رسالة الإسلام العامة الشاملة في الحياة الإنسانية، من تحريرها للبشر من الوثنيات والخرافات، وإنقاذهم من التخلف الفكري والتفكك الاجتماعي، وتشخيص حال الأمة الإسلامية في مجالي الفكر والسلوك والحركة الحضارية، وبيان مواطن الخلل فيها ومنهج العلاج"[(٢)].

(١)الثقافة الإسلامية (تخصصا ومادة وقسماً علمياً) ص: ٢٢.

(٢)نظام الإسلام، للأستاذ محمد المبارك، ص: ٢٤ – ٢٥.

وما من شك أن نقد المذاهب والتيارات الدينية والفكرية المعاصرة من خلال الوقوف على جذورها التاريخية، والتعريف بالمعتقدات الأساسية، والأصول العامة التي يقوم عليها كل واحد من هذه المذاهب، مع بيان موقف الفكر الإسلامي من تلك الأفكار والآراء؛ يتوقع أن ينتج عن ذلك معرفة الطالب والدارس لحقيقة المذاهب والتيارات المعاصرة، والظروف التاريخية والمذهبية لنشأة تلك المذاهب والتيارات، ويعي الطالب الآثار السلبية التي تترتب على وجود هذه التيارات وخطورتها على الفرد والمجتمع، وأن أساس هذه المذاهب والتيارات هو الانحراف عن المنهج الحق مما يساعد على البناء الفكري الصحيح والسليم والمعتدل لعقول أبنائنا وبناتنا.

وإضافة إلى ما سبق فإن نقد الأيدلوجيات والمذاهب والأفكار المنحرفة يبين ما يطرأ على العقيدة الإسلامية الصحيحة من أفكار وآراء هدامة مخالفة لحقيقة الإسلام بعيدة عن طريقه الواضحة.

"ورصد تلك الحركات والأفكار التي يقوم بها أولئك الخارجون عن الخط السوي والصراط المستقيم؛ تأتي أهميته لتعرية دورهم الخطر في تفريق وحدة الأمة الإسلامية بتعريف الناس بأمرهم، وجلاء حقيقتهم للتحذير منهم، وبيان ما يقومون به من خدمة تلك الأفكار وترويجها. ذلك أنه ما من بلاء كان فيما سبق من الزمان إلا وهو موجود اليوم في وضوح تام؛ فلكل قوم وارث، ودراسة الفرق والمذاهب وإن كان يبدو عليها أنها بمثابة جمع لتراث الماضين- فإنه يراد من وراء ذلك دعوة علماء المسلمين إلى القيام بدارسته وفحصه واستخراج الحق من ذلك، واستبعاد كل ما من شأنه أن يخرج بالمسلمين عن عقيدتهم الصحيحة أو يفرق كلمتهم. وهذا من أنجح الطرق وأقربها إلى إشعار المخالفين بالإنصاف

وطلب الحق للاستدلال على خلافهم وخروجهم عن الصواب من كتبهم ومن كلام علمائهم لقطع كل حجة مخالفة بعد ذلك "[1].

ومما هو معلوم أن كل الأفكار والآراء المنحرفة التي سبقت قدياً لها أتباع ينادون بتطبيقها، فالنزعة الخارجية وتنطع أهلها في الدين، واستحلال دماء المسلمين لأقل شبهة، وتكفيرهم الشخص بأدنى ذنب- قائمة الآن في كثير من المجتمعات الإسلامية على أشدها، موهمين الشباب ومن قلت معرفته بالدين أن الدين هو هذا المسلك فقط.

ودراسة الفرق والمذاهب والأيدلوجيات والتيارات المنحرفة تكشف جذور البلاء الذي شتت قوى المسلمين وفرقهم شيعاً، وجعل بأسهم بينهم شديداً، بل هي نور يضيء لشبابنا طريقه وسط هذا الظلام الفكري المفتعل، الذي لا يخدم إلا أعداء الإسلام وشانئيه بتوجيه الأنظار إلى تلك الفرق التي تعمل في الظلام لنشر أفكارها، وفرض مخططاتها المعادية للإسلام.

"وترك الناس دون دعوة إلى التمسك بالدين الصحيح، ودون بيان أضرار الفرق المخالفة، فيه إبطال لما فرضه الشرع من القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الفرق التي ظهرت، ما من فرقة منها إلا وقد قامت مبادئها على كثير من المنكرات، وهي تدعي أنها هي المحقة وما عداها على الضلال، فألبسوا الحق بالباطل، وأظهروا مروقهم وخروجهم وفجورهم عن منهج الكتاب والسنة في أثواب براقة لترويج بدعهم، والدعوة لها.

(١)الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (١ / ٢) .

وعدم دراسة الفرق والرد عليها وإبطال الأفكار المخالفة للحق، فيه إفساح المجال للفرق المبتدعة أن تفعل ما تريد، وأن تدعو إلى كل ما تريد من بدع وخرافات دون أن تجد من يتصدى لها بالدراسة والنقد كما هو الواقع؛ فإن كثيراً من طلاب العلم- فضلاً عن عوام المسلمين- يجهلون أفكار فرق يموج بها العالم، وهي تعمل ليلاً ونهاراً لنشر باطلهم، ولعل هذه الغفلة من المسلمين عن التوجه لكشف هذه الفرق المارقة لعله من تخطيط أولئك المارقين الذين نجحوا في حجب الأنظار عنهم وعن مخططاتهم الإجرامية. ولا أدل على ذلك من أنك تجد بعض الأفكار وبعض العبارات يرددها كثير من المسلمين دون أن يعرفوا أن مصدرها"[1].

وبالجملة فإن من وظيفة الثقافة الإسلامية نقد الأيدلوجيات والأفكار والمذاهب والتيارات المنحرفة عن منهج الإسلام. كالمذهبيات النظرية مثل: الوضعية والوجودية والذرائعية والاستشراق والحداثة، أو المذهبيات العملية مثل: التنصير، والماسونية، والصهيونية، والماركسية، والعلمانية، والقومية، والعنصرية، والروحية. أو الدعوات الهدامة كالدعوة إلى تحرير المرأة، أو الدعوة إلى وحدة الأديان.

وما من شك أن النقد الذي تقوم به مقررات الثقافة الإسلامية يترك أثراً صالحاً في الوقاية من الانحراف، وبناء الفكر المعتدل من خلال كشف وتعرية هذه الأفكار والأيدلوجيات وبيان أخطائها المنهجية والعلمية، وإبراز عظمة الإسلام، وسمو تشريعاته، ومبادئه.

(١)الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (١ / ٢) .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه وتسديده ينال العبد الطاعات والخيرات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد وفق الله عز وجل إلى إتمام هذا البحث وإكماله، وقد انتهيت فيه إلى جملة من النتائج والتوصيات أبرزها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

١/ إن الثقافة الإسلامية بما تدرسه للطلاب من مقررات لها اثر فاعل ورئيس في بناء الفكر المعتدل، المنضبط على صراط الله المستقيم.

٢/ تنوء الثقافة الإسلامية بجملة من الوظائف الفكرية والمعرفية التي من خلال تدريسها يمكن غرس وبناء الفكر المعتدل ومن ذلك التأصيل والتنظير لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية.

٣/ من الوظائف الفكرية والمعرفية لمقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل: تحقيق النظرة الشمولية الكلية لقضايا الإسلام .

٤/ من الوظائف الفكرية والمعرفية لمقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل: ضبط مصادر المعرفة والتلقي والاستدلال .

٥/ من الوظائف الفكرية والمعرفية لمقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل: إرساء وتعزيز قيم التسامح والوسطية والمواطنة والحوار.

٦/ من الوظائف الفكرية والمعرفية لمقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل: تصحيح الانحراف الفكري في المفاهيم الشرعية ومتعلقاتها.

٧/ من الوظائف الفكرية والمعرفية لمقررات الثقافة الإسلامية لبناء الفكر المعتدل: نقد الأفكار والأيدلوجيات والمذاهب والتيارات المنحرفة .

أبرز التوصيات:

١/ يوصي الباحث بضرورة وأهمية تعميم تدريس مقرر الثقافة الإسلامية في المرحلة الجامعية، بعدد ساعات تدريسية تتناسب مع الوظائف الفكرية التي يجب أن يقوم بها المقرر.

٢/ يوصي الباحث بأهمية تنوع وتعدد مقررات الثقافة الإسلامية وألا تكون عبارة عن مقرر واحد يحتوي على جملة من الموضوعات والقضايا الإسلامية.

٣/ يوصي الباحث ويهيب بالقائمين على تدريس مقرر الثقافة الإسلامية عدم التعويل على المجهودات الفردية؛ إنما يجب أن تعنى الأقسام العلمية بإشباع المحاور المختلفة للثقافة الإسلامية، وفق خطط مدروسة، وبرامج فاعلة.

٤/ يوصي الباحث بضرورة وأهمية التكامل المعرفي، والتوأمة العلمية بين أقسام الثقافة الإسلامية على مستوى دول الوطن العربي والإسلامي؛ لتحقيق ما تصبو إليه مقررات الثقافة الإسلامية في تصحيح الفكر، والوقاية من الانحراف.

٥/ يهيب الباحث الجهات المعنية بالثقافة الإسلامية بأخذ زمام المبادرة لعقد لقاءات دورية، مرة كل عام على الأقل بين المهتمين بتدريس الثقافة الإسلامية من أكاديميين ومختصين ورؤساء أقسام علمية لمناقشة المستجدات والقضايا المعاصرة التي تحتاج أن تضاف لمقرر الثقافة الإسلامية.

٦/ يوصي الباحث بأن يتم وضع الخطط الدراسية لمقرر الثقافة الإسلامية بناء على الوظائف الفكرية والمعرفية التي يجب أن تقوم بها الثقافة الإسلامية.

٨/ يوصي الباحث بتحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس القائمين على تدريس مقررات الثقافة الإسلامية بتحويل المادة العلمية من الجانب النظري التجريدي إلى الواقع العملي التطبيقي، وذلك بوضع نقاط مثلاً للترقية العلمية بناء على ما يقوم به عضو هيئة التدريس من مناصحات ومناقشات فكرية وعلمية للأفكار المنحرفة، أو بناء على قدرته على تغيير سلوك بعض الدارسين وتصحيح مسارهم.

والله أسال أن يوفقنا لصالح القول والعمل وأن يجنبنا الخطأ والزلل

وصل الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

د. إبراهيم طلبة حسين

أستاذ الثقافة الإسلامية المشارك

كلية الشريعة بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

قائمة المصادر والمراجع

١. الآثار، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: خالد العواد، ط/١، دار النوادر: سوريا، دمشق/ لبنان، بيروت: ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .

٢. أجنحة المكر الثلاثة، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ط/٨، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م.

٣. أحكام المال الحرام وضوابط الإنتفاع والتصرف به في الفقه الإسلامي، عباس أحمد محمد الباز، ط/١، دار النفائس: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٤. الأخلاق الإسلامية وأسسها، عبد الرحمن حسن حبنكه الميداني، ط/١، دار القلم، دمشق: ١٤٠٧ هـ

٥. الاستقامة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق : د. محمد رشاد سالم، ط/١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية: ١٤٠٣هـ

٦. الإسلام والآخر الحوار هو الحل، حمدي شفيق، بدون ذكر تاريخ ولا دار النشر.

٧. الإسلام ومسيرة الحضارة البشرية، علي عيسى عثمان، مقال بجريدة الحياة اللندنية . العدد (١٣١٦٠)، الجمعة ١٩/مارس/ ١٩٩٩م.

٨. الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي، ط/ المكتبة التجارية الكبرى – مصر

٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، ط/ دار الجيل، بيروت: ١٩٧٣م.

١٠. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط/١، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٤٠٥هـ .

١١. الثقافة الإسلامية (تخصصا ومادة وقسماً علمياً)، مجموعة من المختصين في الثقافة الإسلامية، ط/١، ١٤١٧هـ.

١٢. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/١، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

١٣. جامع الرسائل، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: د. محمد رشاد سالم، ط/١، دار العطاء، الرياض: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٤. جامع العلوم والحكم، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ط/١، دار المعرفة، بيروت: ١٤٠٨هـ.

١٥. جامع المسائل لابن تيمية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، ط/١، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ

١٦. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط/٢، دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٧. حقيقة المواطنة في المنظور الإسلامي وأبرز الشبهات المثارة حولها، د. إبراهيم طلبة حسين، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: "الوحدة الوطنية: ثوابت وقيم" والذي نظمته

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض: في الفترة من ١٠-١٢/١١/١٤٣٤هـ الموافق ١٦-١٧/٩/٢٠١٣م .

١٨. الخطاب الإسلامي بين القواطع والاجتهاد، معالي الشيخ/ عبدالله بن الشيخ المحفوظ بن بيّه، -ورقة مقدمة لمؤتمر رابطة العالم الإسلامي "الخطاب الإسلامي وإشكاليات العصر" المنعقد بمكة المكرمة ٥-٧/١٢/١٤٢٨هـ

١٩. درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢٠. دور المجامع العلمية والثقافية في التصدي للتطرف دراسة فقهية تحليلية، علي بن محيى الدين القره داغي، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

٢١. دور رعاية الشباب بالجامعات المصرية في تنمية المواطنة لدي طلابها، علاء أحمد جاد الكريم ، الماجستير ٢٠٠٩م.

٢٢. ذكرياتي مع جماعة المسلمين .التكفير والهجرة .عبد الرحمن أبو الخير، ط/ الكويت ١٩٨٠م.

٢٣. رفع الحرج في الشريعة الإسلامية: ضوابطه وتطبيقاته: د. صالح بن عبد الله بن حميد، ط/١، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ .

٢٤. الروح، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٢٥. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط/ المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤٠٥هـ

٢٦. سؤال الحرية في الفكر الاسلامي المعاصر، محمد محفوظ، مركز آفاق للدراسات والبحوث، ٢٠١٢م.

٢٧. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، ط/ ٤، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٣٩١هـ.

٢٨. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ط/ دار المعرفة، بيروت، لبنان: ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٢٩. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله ، ط/٣، دار العاصمة، الرياض: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٠. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، تحقيق : د. محمد جميل غازي، ط/ مطبعة المدني، القاهرة، بدون تاريخ.

٣١. الفرق بين الجهاد والإرهاب، د. لمياء بنت سليمان الطويل، بحث منشور بمجلة البحوث الإسلامية، تصدرها الرئاسة العامة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية السعودية، العدد السابع والتسعون، الإصدار من رجب إلى شوال ١٤٣٣هـ.

٣٢. فلسفة التربية الإسلامية، د. عمر التومي الشيباني، ط/١، الدار العربية للكتاب: ١٩٨٨م.

٣٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط/١، دار صادر، بيروت .

٣٤. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: أنور الباز – عامر الجزار، ط/٣، دار الوفاء: ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م .

٣٥. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط/٢، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م

٣٦. مدخل إلى علم الثقافة الإسلامية، أ.د. عبد الرحمن الزنيدي، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد الثاني، شهر محرم عام ١٤١٠هـ.

٣٧. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المحقق: محمد بن سليمان الأشقر، ط/١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

٣٨. المشكلات الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية وسبل معالجتها، حمود القشعان، بحث مقدم لمؤتمر "أخلاقنا بين النظرية والسلوك (أسباب ومعالجات)" والذي نظمه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مملكة البحرين، في الثالث من نوفمبر ٢٠٠٨م.

٣٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المحقق: د. عبد العظيم الشناوي، ط/٢، دار المعارف، بدون تاريخ .

٤٠. معارف الوحي: المنهجية والأداء، د. عبد الحميد أحمد أبو سليمان، مجلة إسلامية المعرفة – العدد الثالث، الأربعاء، ٠٣أغسطس ، ٢٠٠٥م

٤١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ٢٠٠٢م.

٤٢. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد زكي بدوي، ط/١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٣م.

٤٣. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط/ ١، دار الفكر، بيروت: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٤. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ .

٤٥. مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، المحقق: محمد الحبيب بن الخوجة، ط/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .

٤٦. مقاصد الشريعة عند الإمام العز بن عبد السلام، عمر بن صالح، ط/ ١، دار النفائس، الأردن: ١٤٢٣ هـ.

٤٧. منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة، أحمد بن عبد الرحمن الصويان، مجلة البيان، سلسلة تصدر عن المنتدى الإسلامي .

٤٨. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ط/ ١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

٤٩. مؤتمر مكة المكرمة الخامس عشر الذي عقدته رابطة العالم الإسلامي بعنوان ﴿الثقافة الإسلامية .. الأصالة والمعاصرة﴾ وذلك في الفترة من ٤- ٦ /١٢/ ١٤٣٥هـ التي يوافقها ٢٨-٣٠ / ٩/ ٢٠١٤م.

٥٠. موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، إصدار: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، التابع لوزارة الأوقاف، بمصر، القاهرة: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٥١. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إصدار: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، ط/ دار الندوة العالمية .

٥٢. موقع القيم في التعليم الجامعي، فتحي حسن ملكاوي، أحمد سليمان عودة، الأردن، بدون تاريخ.

٥٣. نحو بناء مداخل منهجية وفقه جديد لمفهوم الحاكمية، أحسن لحساسنة، بحث منشور بمجلة إسلامية المعرفة، العدد ٢٨، مجلة فكرية فصلية يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

٥٤. النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين، علي محمد علي الشريف، أسامة ابراهيم حافظ، ط/١، مكتبة العبيكان، الرياض: ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

٥٥. نظام الإسلام (العقيدة والعبادة) دار الفكر، بيروت،١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

٥٦. نظرية الحرب في الإسلام، محمد أبو زهرة، ط/١، دار الفكر العربي، القاهرة: ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.